الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استقلالية البنك المركزي

في ظل التمويل الغير تقليدي

إشراف الأستاذ/ الدكتور:

محيريق عدنان

إعداد الطالبات :

- **العيفاوي مريم**
- **بولعراس تركية**
- **طواهرية حدة**

لجنة المناقشة

د.بشير بن موسى	**الرتبة العلمية بجامعة أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د.عدنان محيريق	**الرتبة العلمية بجامعة أستاذ مساعد أ**	**مشرفا ومقررا**
أ. حبيبة مداس	**الرتبة العلمية بجامعة أستاذ مساعد أ**	**مشرفا مساعدا**
اسم ولقب الأستاذ	**الرتبة العلمية بجامعة .....**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2020/2019

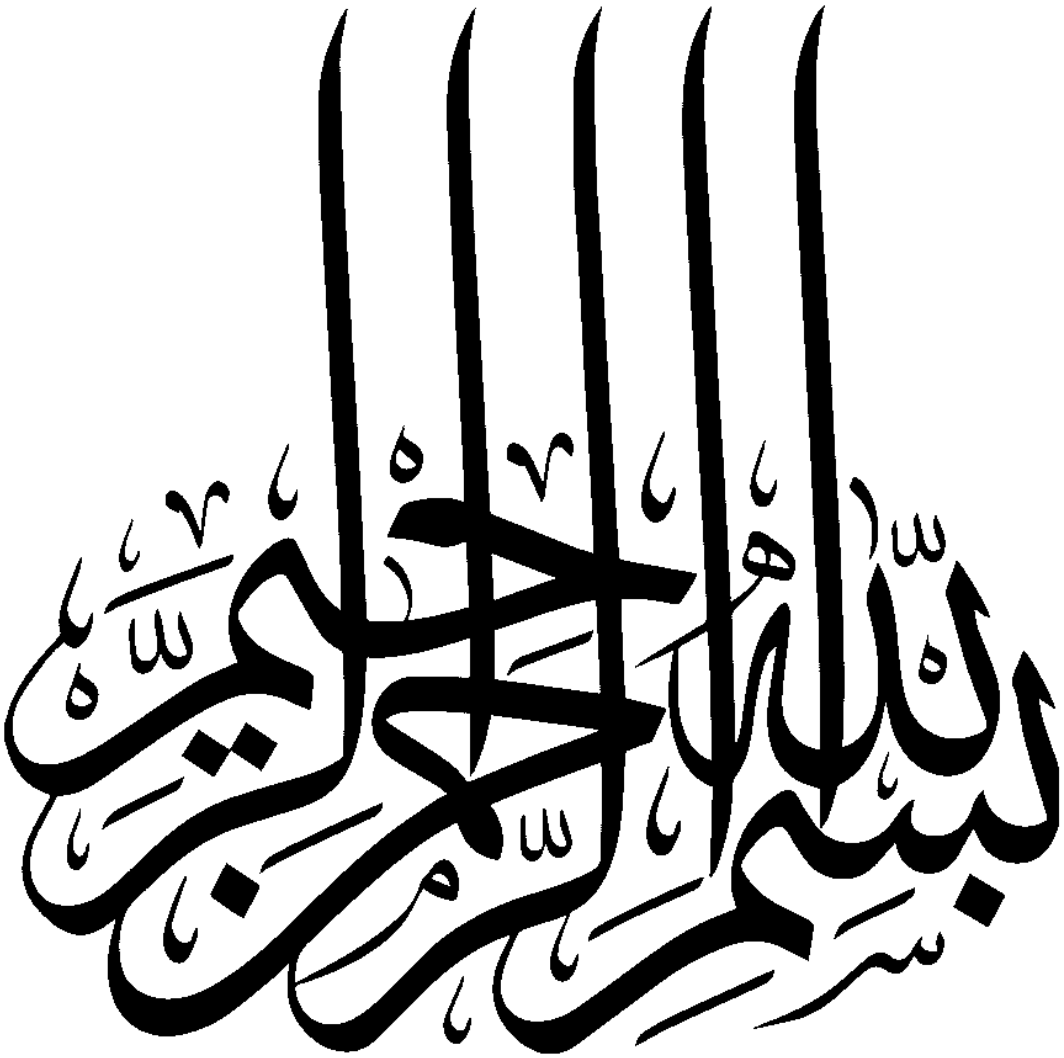
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ....الله جل جلاله.

إلى من ابلغ الرسالة وادى الأمانة ونصح الأمة ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين ....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من يخجل العطاء من عطائها ويعجز الثناء عن ثنائها ، ويذهب العناء بلقائها ، إلى ينبوع الحنان والمحبة التي تغمرني في كل يوم بحبها في مطلع كل شمس وزرعت النور في عيني ، علمتني أن العلم صبر وبالصبر تحقق الأماني ...أمي الغالية خضرة أدامها الله لي قدوة ومثلي الأعلى في الحياة.

إلى من علمني حب العلم ونصحني وأرشدني ، إلى من نبض قلبه لي بدعائه ولسانه بالثناء رمز الدفء المتجدد والحنان المتدفق ، إلى الذي غاد كالنحل طالبا لرزق كي يسعدني في هذه الحياة إلى رمز الأبوة الخالدة ، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى من خطى درب الصعاب ليصنع مني ما أنا به الآن أبي الغالي عبد المجيد حفظه الله ...

إلى من أرى السعادة في ضحكتهم إلى الوجوه المفعمة بالبراءة أخواتي... إيمان ...نسرين ...تونس

إلى القلوب الطاهرة والرقيقة والنفوس البريئة ...إخواني عبد العالي ، ابوبكر ،مصعب عبد الباسط بلال

إلى كل أفراد عائلتي دون استثناء إلى كل عائلة ابوبكر بولعراس

إلى من تقاسما معي تعب ومشقة هذا العمل ...مريم ' حدة

إلى اعز الصديقات وشريكة هموم الحياة وحلوها ..ليندا ، مريم

إلى من ضاقت السطور في ذكرهم فوسعهم قلبي ..صديقاتي وجدان ، إيمان ، سمية ، أسيا ، حكيمة

إلى كل من علمني حرفا يضيء الطريق أمامي....

3DLAT.COM

إلى كل من تجمعني بهم أجمل اللحظات والذكريات في العائلة صاحبتا القلب الكبير ...نوال.. ..نوسيبة

إلى عمتي وزوجها اللذان قدم لي فترة مشواري الدراسي كل ما احتاجه جزاهم الله كل خير وكتبها الله في ميزان حساناتهم ... عمي محمد ...فاطمة

إلى جميلة قلبي ....التي أتشرف بمعرفتها ...سعاد

إلى كل من كان سندا لي في كل صغيرة وكبيرة ..إلى صلاح القلب والروح فكانوا للقلب صديقا وللعمر رفيقا....

الى كل من قدم لنا يد العون من قريب او بعيد

تركيـــــة

3DLAT.COM

الإهـــداء

قـال تـعـالـى:

" و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان سببا في وجودي... إلى التي لو طرحت لها الكواكب و فرشت لها الأرض تحت قدميها لما وفيتها حقها ... إلى التي إرتويت من حنانها ... إلى التي تحدق إلى السماء كل مساء و كل صباح تعلق الدعاء و تنتظر نجاحي ... إلى التي أرضعتني من لبنها و علمتني أن الحياة حبا و عطاء و ثقة.

أمـي الغـاليـة حفظها الـلـه

إلى الذي زرع في روحي المثابرة و التحدي و علمني أن أنال ما أحب بالصبر و كانت نصائحه بركاتي في الحياة و توجيهاته سراجا ينير دربي.

أبـي العـزيـز رحـمـه الـلـه و أسـكـنـه فـسـيـح جـنـانـه

إلى من أرى السعادة بأعينهم و أرتاح و أنا بينهم أخواتي الشقيات، نوارة ، نجية.

إلى الزميلات اللاتي شاركنني هذا المشوار، العيفاوي مريم ، بولعراس تركية.

إلى أساتذتي الكرام، مدير الجامعة، عميد الكلية، و كل طلبة الجامعة المتخرجين لهذه السنة.

و بالأخص الأستاذ المحترم الذي وقف إلى جانبنا و أرشدنا ووجهنا لإنجاز هذا العمل محيريق عدنان.

إلى من نسيهم قلمي هفوة مني فهم مدونون في قلبي.

حـــــدة

3DLAT.COM

الإهـــداء

صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد الكريم ، وعلى اله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من وصى الرحمان بطاعتها إلى أول من وات عيني وأحب قلبي إلى معنى الحنان والتفاني إلى نسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي إلى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز "أمي الغالية".

إلى الذي رباني على الأخلاق الفاضلة والصدق والثبات إلى من علمني كيف يحيي الإنسان بعزة وكرامة إلى من يرتعش قلبي وتبكي عيني لذكره إلى الشمعة التي ذابت في كبرياء لتنير كل خطوة في دربي لتذلل كل عائق أمامي إلى رمز الرجولة والتضحية إلى روح أبي الطاهرة الزكية رحمه الله.

إلى أزهار النرجس التي تفيض عطرا، حبا، وعطاء ونقاء إلى روحي وقلبي إلى من كللهم الله بالهيبة والوقار إلى من علموني العطاء بدون انتظار إلى إخواني الأعزاء "عمار سالم الطاهر عبد المجيد".

إلى ملاكي في الحياة جوهرة البيت إلى زهرتي الغالية إلى حبيبتي ورفيقة دربي أختي الغالية "فاطمة".

إلى من غمرني بحبه وحنانه إلى أعظم إنسان عرفته إلى من حبه ينبض في قلبي إلى زوجي الغالي "عمار" حفظه الله لي سندا.

إلى كل الأهل والأقارب وكل من يحمل لقب العيفاوي وأهل زوجي الأعزاء إلى الذين عشت معهم أجمل لحظات حياتي إلى من انسني في دراستي وشاركني فرحي وحزني إلى من افتخر بصحبتهم ...

تركية ...إيمان ...حكيمة ....أسيا ....حدة....ليندة.....سمية..... إلى حبيبة قلبي ....سعاد ...

إلى كل من لم يجد اسمه في الإهداء إلى كل من وصلهم قلبي ولم يكتبهم قلبي ...

اهدي لكم بحثي هذا المتواضع وارجوا أن ينال إعجابكم والله ولي التوفيق.....

مريـــــــم

3DLAT.COM

الشكر والتقدير

الشكر الأول والأخير لله عز وجل على منه وعطائه وتوفيقه لنا في جميع أعمالنا فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات واحمده حمدا كثيرا طيبا على ما اصبغه علينا من نعمة ظاهرة وباطنة ويسر لنا عملنا ورفعنا لإتمامه على خير .....

لطالما آمنا بأن كلمة الشكر واجب حق علينا لمن يستحقها لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ القدير عدنان محيريق على ما قدمه لنا من جهد وتوجيه في إتمام ها العمل الذي سيكون نهاية لبداية أخرى أن شاء الله

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة وعمال جامعة الشهيد حمة لخضر على رأسهم السيد العميد والى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد في إتمام دراستنا واللهم صلي وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.....

تركية ، حدة ، مريم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع استقلالية البنك المركزي في ظل التمويل غير التقليدي ، دراسة حالة بنك الجزائر. حيث تطرقنا إلى مفاهيم الدراسة ألا وهي البنك المركزي، واستقلالية البنك المركزي والتمويل غير التقليدي ،حيث قمنا بتقييم استقلالية البنك المركزي في ظل التمويل غير التقليدي باستخدام مؤشر كوكيرمان.

ولمعالجة إشكالية الدراسة والتوصل إلى النتائج المرغوبة قمنا باستخدام الأسلوب التحليلي اعتمادا على بعض الجداول التي ساعدتنا في قياس درجة الاستقلالية.

وقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أن استقلالية البنك المركزي لم تصل إلى الحد المطلوب عكس ما شهدنه الدول الأخرى، رغم صدور قانون النقد والقرض والامر11/03 الذي ساهم في دعم الاستقلالية.

الكلمات المفتاحية: بنك الجزائر، استقلالية البنك المركزي ، التمويل غير التقليدي، قانون النقد والقرض، مؤشر كوكيرمان.

Summary

This study aims to shed light on the issue of the independence of the central bank in light of unconventional financing, a case study of the Bank of Algeria. Where we dealt with the concepts of the study, namely the central bank, the independence of the central bank and unconventional financing, where we assessed the independence of the central bank in light of unconventional financing using the Cocke²rman index.

To address the problem of the study and reach the desired results, we used the analytical method based on some tables that helped us in measuring the degree of independence.

Finally, the study concluded that the independence of the Central Bank did not reach the required level, unlike what other countries have witnessed, despite the issuance of the Currency and Credit Law and the decree 11/03 that contributed to supporting independence.

Key words: Bank of Algeria, Central Bank Independence, Unconventional Finance, Currency and Credit Law, Cockerman Index.

الفهـرس

المحتوى	الصفحة
الاهداء	IV-I
الشكر والعرفان	V
ملخص	VI
قائمة الجداول	
مقدمة	أ-ب-ج
تمهيد	1
الفصل الأول الاطار النظري لمتغيرات الدراسة	
المبحث الأول: البنك المركزي	2
المطلب الأول: تعريف البنك المركزي ونشأته	2
أولا: تعريفه	2
ثانيا: نشأة البنوك المركزية	2
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي	3
المطلب الثالث: سلوك و محددات البنك المركزي	7
أولا: سلوك المصرف المركزي	7
ثانيا: محددات البنك المركزي	9
المبحث الثاني: إستقلالية البنك المركزي	10
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إستقلالية البنك المركزي	10
أولا: مفهوم إستقلالية البنك المركزي	10
ثانيا: درجة قياس إستقلالية البنك المركزي	11
ثالثا: مستويات إستقلالية البنك المركزي	13
المطلب الثاني: أسباب ومبررات الدعوى لإستقلالية البنك المركزي	14
المطلب الثالث: معايير و مؤشرات إستقلالية البنك المركزي	16
أولا : معايير إستقلالية البنك المركزي	16
ثانيا : مؤشرات إستقلالية البنك المركزي	16
المطلب الرابع: عناصر و محددات إستقلالية البنك المركزي	21

أولا : عناصر إستقلالية البنك المركزي	21
ثانيا : محددات إستقلالية البنك المركزي	22
المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي	23
المطلب الأول: عموميات عن التمويل غير التقليدي	23
أولا: مفهوم التمويل غير التقليدي	23
ثانيا: خصائص التمويل غير التقليدي	24
ثالثا: أسباب اللجوء لتمويل غير التقليدي	24
المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي وفق قانون النقد والقرض وأهم التحديات والإصلاحات المصاحبة له	25
أولا: التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض	25
ثانيا: أهم التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة لتمويل غير التقليدي	29
المطلب الثالث: الإطار الفني والتقني لتمويل غير التقليدي وخطر التضخم	31
أولا: الإطار الفني والتقني لتمويل غير التقليدي	31
ثانيا: خطر التضخم الناتج عن التمويل غير التقليدي	34
المطلب الرابع: الآثار الايجابية والسلبية للتمويل غير التقليدي	35
أولا :الآثار الايجابية	35
ثانيا : الآثار السلبية لتمويل غير التقليدي	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني الأدبيات التطبيقية للدراسة	
تمهيد	39
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية	40
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	40
أولا : الدراسات السابقة العربية لاستقلالية البنك المركزي وتظم ما يلي	40
ثانيا: الدراسات العربية لتمويل غير التقليدي	42
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	44
المبحث الثاني: المنهجية و الأدوات	45

المطلب الأول: منهجية الدراسة	45
أولا: مقياس كوكيرمان	45
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	47
أولا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10	48
ثانيا: الأهداف العامة لقانون النقد و القرض 90-10	48
ثالثا: صلاحيات بنك الجزائر على ضوء قانون 90-10	50
المبحث الثالث: نتائج الدراسة و مناقشتها	52
المطلب الأول: نتائج الدراسة	52
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	61
خلاصة	63
الخاتمة	هـ - و
قائمة المراجع	ز
الفهرس	

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
(1-1)	استقلالية البنوك المركزية	11
(2-1)	الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر 08 دول	12
(3-1)	معيار صياغة السياسة النقدية	54
(4-1)	معيار أهداف السياسة النقدية	55
(5-1)	المعايير الأربعة لنموذج كوكيرمان	60-59
(6-1)	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض	62-61

المقدمـــة

✓ توطئة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وذلك لدوره الهام الذي يكتسبه حيث يعتبر الدعامة الأساسية لاقتصاد كل بلد وذلك راجع إلى تطور أنظمة عمل البنوك المركزية والتي هي المحور الأساسي لعمل هذا القطاع والقلب النابض له، فهو الأداة التي تستخدمها الحكومة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلال في الاقتصاد الوطني من خلال ممارسته لوظائفه وصلاحياته بدن تأثير سلطة الحكومة عليه وذلك ما يسمى بالاستقلالية، حيث ومنذ منتصف القرن الماضي ظهرت كتابات نادت بضرورة حصول البنوك المركزية على استقلاليتها التامة فهي عامل أساسي ساهم في مساعدة البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق استقرار الأسعار وتحقيق نجاح ملحوظ كما نشهده ألان في معظم بنوك العالم.

وفي ظل الظروف التي شهدتها الجزائر في السنوات القليلة الماضية إثر الأزمة التي مرت بها وتأثيرها على كافة القطاعات حتى القطاع المصرفي لجأت الجزائر إلى سياسة التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وذلك اثر ما تعرضت له الميزانية من اختلالات ،حيث حاولت قدر الإمكان تفادي أثار هذه الأزمة ومحاولة تغطية ذلك العجز من خلال تبنيها لسياسة التمويل غير التقليدي.

وعلى ضوء هذه الدراسة التي سنقوم بها يمكننا طرح الإشكالية التالية:

مامدى استقلالية بنك الجزائر في ظل التمويل غير التقليدي وفقا لمؤشر كوكيرمان؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية :

1. التساؤلات الفرعية

وللإجابة على الاشكالية اعلاه، يمكننا استخلاص اسئلة جزئية تسهيلا للإجابة على المشكلة الرئيسية:

- ماهي وظائف دور و محددات سلوك البنك المركزي؟
- ماهي المعايير والمؤشرات المختلفة المعتمدة في تحديد وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر؟
- ماهي دواعي ومبررات اللجوء إلى استقلالية البنك المركزي؟
- ما المقصود بالتمويل غير التقليدي وماهي مبررات اللجوء إليه؟
- ما وهو واقع استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض والتمويل غير التقليدي؟

2. فرضيات الدراسة

- توجهت الجزائر للتمويل غير التقليدي بسبب عجز الميزانية العامة.
- إن استقلالية البنك المركزي مع التزامه بمسؤوليته الأساسية غالبا ما تعني تحقيق وبقاء استقرار الأسعار.
- يتم قياس استقلالية بنك الجزائر وفق مجموعة من المؤشرات من أهمها مؤشر كوكيرمان.
- ساهم قانون النقد والقرض بتقليل درجة استقلالية البنك المركزي.

3. مبررات اختيار الموضوع

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع عدة عوامل وهي:

- إعجابنا بهذا الموضوع وميولنا له.
- الأهمية الكبيرة التي يحتويها نظرا للكم الهائل من المعلومات القيمة له.
- إظهار الدور الهام الذي تؤديه البنوك المركزية في النظام المصرفي ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي.

4. أهداف الدراسة

لقد سعينا في هذه الدراسة لتحقيق بعض لأهداف وهي كالتالي:

- التعرف على البنك المركزي ودوره الفعال في النشاط الاقتصادي لدى الدول.
- قياس درجة استقلالية البنك المركزي باستخدام مؤشر كوكيرمان
- إظهار مدى استقلالية البنك المركزي في ظل سياسة التمويل غير التقليدي.
- إبراز العلاقة بين الاستقلالية والتمويل غير التقليدي في ظل قانون النقد والقرض.

5. أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسية ذات أهمية حيث أنها أبرزت لنا تلك الأهداف المذكورة سابقا وأظهرت لنا مدى أهمية استقلال البنك المركزي ودوره في تحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي والنقدي بصفة عامة لدى كافة الدول بطريقة عملية وفعالة في النشاط الاقتصادي وذلك تماشيا مع كافة السياسات المنتهجة من طرف الدولة التي ذكرنا منها سياسة التمويل غير التقليدي.

6. حدود الدراسة :

ترتكز حدود دراستنا المكانية في الجزائر فقد قمنا بدراسة درجة استقلالية البنك الجزائري في ظل التمويل غير التقليدي، باستخدام مؤشر كوكيرمان في ظل قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته .

7. منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لنتمكن من تسليط الضوء والإحاطة بكل تفاصيل هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية ومعالجة الفرضيات المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لدراسة الأدبيات النظرية والتطرق لمتغيرات الدراسة بشكل مفصل، اما المنهج التحليلي فقد تم إستخدامه في دراستنا التطبيقية لقياس مدى درجة استقلالية بنك الجزائر باستخدام مؤشر كوكيرمان وذلك في ظل سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

8. صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تعرضنا لها في انجاز هذه الدراسة هي:

- نقص المراجع وبشكل كبير في بعض جزئيات هذه الدراسة .
- صعوبة إجرائنا لدراسة ميدانية وذلك للظروف التي عاشتها البلاد في الآونة الأخيرة بسبب انتشار فيروس –كوفيد19- الذي كان العائق الأكبر لنا في إكمال هذه الدراسة.
- عدم القدرة على التواصل المباشر واعتمادنا على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك بسبب انقطاعنا المفاجئ عن مقاعد الدراسة وظروف الحجر الصحي الذي زادا من صعوبة استكمالنا لدراستنا.

9. هيكل الدراسة

تمثلت خطة بحثنا في التقسيمات التالية:

مقدمة عامة، فصلين، بالإضافة التي خاتمة عامة مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها حيث كان الفصل الأول بعنوان : الأدبيات النظرية للدراسة تضمن ثلاث مباحث الأول بعنوان البنك المركزي والثاني بعنوان استقلالية البنك المركزي والثالث بعنوان التمويل غير التقليدي

أما الفصل الثاني الأدبيات التطبيقية للدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان الدراسات السابقة العربية والأجنبية والمبحث الثاني بعنوان المنهجية والأدوات أما المبحث الثالث يحتوي على عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

بالنظر للدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ،فإن موضوع إستقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية ،لاسيما المالية والمصرفية منها والسبب الرئيسي في أهمية هذا الموضوع راجع للتطورات الاقتصادية التي شهدتها أغلبية دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لدور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهدافه وعلى هذا الأساس نجد أن كل بلدان العالم سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية ومن هذه البلدان نذكر الجزائر التي سعت لتحقيق الاستقلالية خاصة إثر ما حصل في السنوات الاخيرة ،في ظل انتهاج الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي .

وبناءا على ما تم التطرق إليه سابقا سنقوم في هذا الفصل بطرح بعض المفاهيم حول البنك المركزي ،وكيف ستكون استقلاليته إثر انتهاج الحكومة لسياسة التمويل غير التقليدي وعليه سنقوم بتقسيم الفصل كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: البنك المركزي .**
- ✓ **المبحث الثاني: إستقلالية البنك المركزي.**
- ✓ **المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي.**

المبحث الأول: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الأولى لأي دولة فهو بمثابة العمود الفقري أو القلب النابض للقطاع المصرفي فهو أداة فعالة تستخدمها الحكومة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي وتصحيح الاختلال في الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول: تعريف البنك المركزي ونشأته

أولا: تعريفه.

يعد البنك المركزي من المؤسسات النقدية والائتمانية المتميزة في النظم النقدية والمصرفية لمعظم الدول المعاصرة ويطلق عليها أسماء مختلفة ففي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها "نظام الاحتياطي الفدرالي " وفي فرنسا "بنك فرنسا" ويطلق عليه في بعض الدول "مؤسسة النقد" مثل مؤسسة النقد السعودي في السعودية ،ومؤسسة النقد البحريني في البحرين .[1]

ونظرا للأهمية التي يكتسيها وهذه الاختلافات لم يكن هناك مفهوم موحد للبنك المركزي لكن يمكننا تعريفه على انه :"مؤسسة نقدية تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة ،يقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسة النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان ،إضافة إلى الإشراف الفني على المصارف التجارية العاملة في البلاد ويختلف عنها في انه لا يهدف للربح بل لتحقيق المصلحة العامة".[2]

كما يمكننا تعريفه أيضا على انه :"جهة أو هيئة مميزة ذات طبيعة خاصة توجد في كل البلدان وتتمتع بنسب متفاوتة من الاستقلال المالي والإداري وتؤدي وظائف متعددة تهدف من خلالها إلى تنظيم السياسة النقدية والمحافظة على استقرار مستوى الأسعار".[3]

ثانيا: نشأة البنوك المركزية.

1. في الدول العظمى

قد مر على تأسيس البنوك المركزية أكثر من قرنين من الزمن ، إلا إن الصيرفة المركزية تعتبر تطورا حديثا، تعود في الأساس إلى القرن التاسع عشر .فقد تأسس بنك ريكس السويدي عام 1860 ، وبنك انجلترا عام 1894 إلا انه لم يمارس مهامه كبنك مركزي يقوم بمهام الصيرفة المركزية إلا في عام 1844، وفي الواقع عرفت انجلترا الصيرفة المركزية عن طريق الصدفة عندما وجدت البنوك التجارية من الملائم لها تصفية حسابات الصكوك المسحوبة على بعضها عن طريق المقاصة بواسطة بنك انجلترا ويمثل بنك انجلترا تاريخ تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية .وقد انشأ بنك فرنسا عام 1800 وكان مرتبطا ارتباطا وثيقا

[1] يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014-2015 ص23

[2] سعيد سامي حلاق ، ومحمد محمود العجلوني ،النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010 ص140.

[3] يلسع حسين السهلاني، إستقلالية البنوك و دورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي، لبنان، 2003، ص 138،139.

بالحكومة منذ أول تأسيسه .وتأسس بنك الرايخ الألماني عام 1876 بعد تأسيس الإمبراطورية، وتأسس بنك هولندا عام 1814 بعد انهيار بنك أمستردام ،وتأسس البنك الوطني النمساوي عام 1878، حتى يعيد الاستقرار إلى النظام النقدي الوطني الذي انهار بسبب الإفراط في إصدار النقود الورقية. وتم تأسيس بنك النرويج وبنك الدانمارك الوطني، والبنك الوطني البلجيكي ،وبنك اسبانيا في السنوات 1817. 1818 .1850. 1856. على التوالي .وقد تم تأسيس البنك الحكومي الروسي عام 1860 لدعم التداول النقدي و إدارة قرض الامبراطورية الروسية، وتم تأسيس بنك اليابان عام 1882 ليعيد الثقة في نظام عملة البلد ،وتم تأسيس بنك ايطاليا عام 1893، أما البنك السويدي فقد أنشا عام 1907 . وفي القرن التاسع عشر أيضا إنشاء البنوك المركزية في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا، سرفيا ، تركيا، جاوا، وكل هذه البنوك تمتعت باحتكار إصدار العملة الورقية. وقد تم أيضا إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا عام 1913 ، وتأسس بنك كندا في نهاية 1934.

.كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. و في الوقت الحاضر تتواجد البنوك المركزية في كل دول العالم ذات السيادة والاستقلال السياسي. و حاليا يوجد في العالم أكثر من 140 بنكا مركزيا، تم إنشاء أكثر من نصفها بعد عام 1940.[1]

2. في دول العالم العربي

خلال عقدي الخمسينات والستينات وبعد حصول معظم الأقطار العربية على استقلالها السياسي قامت هذه الأقطار بإنشاء مؤسسات نقدية تحتكر مهمة الإصدار وتمارس مهام الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وتمثلت في البنوك المركزية ومجالس النقد.[2] فقد تأسس أول بنك مركزي مصري تحت اسم البنك الأهلي المصري في عام 1898 بصورة شركة مساهمة وقد منح حق إصدار البنكنوت والقيام بالأعمال المصرفية.[3]

ويعد العراق من أوائل الأقطار العربية التي أنشئ فيها بنك مركزي ففي عام 1947 تم إنشاء المصرف الوطني الذي مارس مهمة أساس العملة النقدية ،وخلال الأعوام 1952 .1953. 1963 ولدت البنوك المركزية في السعودية وسوريا وليبيا على التوالي .والمغرب عام 1959. والسودان عام 1960. ولبنان عام 1963.[4]

المطلب الثاني": وظائف البنك المركزي.

تتعدد وظائف البنك المركزي على مستوى دول العالم و قد سبقت الإشارة إلى بعضها بإختصار فيمكن إجمالها في مايلي:[5]

- إصدار وتنظيم العملة في الدولة فيما يعرف ببنك الإصدار.
- القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة.
- الملجأ الأخير لجميع البنوك و قيامه بأعمال المقاصة و الرقابة فيما يعرف ببنك البنوك .

1 ضياء مجيد ،الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية ،البنوك التجارية ،البنوك المركزية ، جامعة تيزي وزو، مؤسسة شباب الجامعة ،ص 241-243

2 يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره ص16

3 سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره ص139

4 يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره ص 17

5 عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 352-363.

- التحكم في حجم الإئتمان و الرقابة عليه بتنفيذ السياسة النقدية .
- يقوم بإدارة الإحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وسعر الصرف .
- المحافظة على الإحتياطي النقدي للبنوك في النظام المصرفي.
- إعادة خصم الأوراق المالية و التجارية لتمويل البنوك الأخرى .
- المساهمة في أعمال التخطيط الإقتصادي و تمثيل النظام المصرفي في أعمال التخطيط.
- تقديم المشورة الإقتصادية و المالية للدولة.

و سنحاول بشيء من التفصيل تناول أربعة وظائف الأولى الأساسية وذلك على النحو التالي:

1- إصدار وتنظيم العملة في الدولة فيما يعرف ببنك الإصدار : تعتبر وظيفة إصدار العملة وتنظيمها في الاقتصاد القومي من أهم وظائف البنك المركزي على الإطلاق ولعلا الدافع إلى توكيل عملية الإصدار للبنوك بدلا من إن تحتفظ الدولة لنفسها في حق الإصدار هو خشية الدولة في اصرافها من إصدار العملة لأغراض الموازنة العامة دون النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة وانعدام الثقة بها، ولا ربما تشعر الدولة بأن وجود حق الإصدار لدى مؤسسة مستقلة ما، يمنعها من اللجوء إلى هذا المصدر كلما ظهرت الحاجة إلى النقود بل رأت الدولة أيضا أن يقوم بنك واحد في عملية إصدار النقود بدلا من عدة بنوك وتركيز إصدار العملة لدى البنك المركزي، نظرا للاعتبارات التالية :

- إن قيام هيئة واحدة للإصدار فيه إعطاء مزيد من الثقة في قيمة أوراق البنكنوت المصدرة، بدلا من أن توزع هذه الثقة على بنوك متعددة وبالتالي قد يرفض الأفراد استعمال نقود احد البنوك ويقبل بشدة على ما يصدره بنك أخر من أوراق البنكنوت وما يؤدي إليه هذا من اضطراب في أحوال النقد طوال الوقت وبالتالي فإن قيام هيئة واحدة للإصدار له عامل واثر نفطي طيب على تقدير الأفراد للنقود .
- إن في ترك عملية الإصدار لعدة بنوك يدفعها للتنافس من أجل مزيد من الإصدار، مما يؤدي إلى الإسراف في الإصدار لأغراض الربحية و بالتالي تدهور قيمة العملة إما بإعطاء ذلك البنك المركزي الذي لا يهدف إلى الربحية فيه ضمان كبير لعدم الإفراط في الإصدار .
- إن وجود هيئة أو مؤسسة واحدة لإصدار أوراق البنكنوت، تدعيم للبنك المركزي للسيطرة على أموال الإئتمان للإقتصاد القومي.
- إن في قيام البنك المركزي لإصدار أوراق البنكنوت مع القوانين الأزمة التي تمنعه من الإفراط في الإصدار فيه ما يمنع الحكومة من الإفراط في إستخدام سلطتها على البنك المركزي و ما يحمي النظام النقدي من سلطان الحكومة و كذا يحمي المجتمع من سيطرة البنك المركزي.
- إن العائد من قيام هيئة أو مؤسسة مستقلة بالإصدار يكون أكثر ربحية من قيام الدولة بإصدار للبنكنوت و العائد على الحكومة هنا لا يقدر نقدا لكن يقدر بإستفادة الدولة من خدمات البنك المركزي في أداء خدماته للحكومة و النظام النقدي عموما.

هناك عدة نظم أتبعت في إصدار العملة بواسطة البنوك المركزية و هي على النحو التالي:

- **نظام الغطاء الذهبي الكامل:** في هذا النظام تقيد قدرة البنك المركزي في إصدار العملة بحجم الذهب الموجود لدى البنك، و يكون إحتياط الذهب المصدرة للنقود يعادل 100% من قيمتها، ويشبه هذا النظام حالة إستخدام المسكوكات الذهبية و إحتفاظ البنك المركزي بكميات منه مقابل إصدار كميات من النقود الورقية الثابتة، إلا أنه في هذه الحالة البنك المركزي يحتفظ بالذهب و يصدر ما يعادل قيمته من أوراق البنكنوت.
- **نظام الإصدار الجزئي الوثيق:** و هنا في هذا النظام تسمح الحكومة للبينك المركزي بأن يصدر نقود البنكنوت إلى قدر معين بغطاء مكون من سندات حكومية أما ما زاد عن هذا الحد من الإصدار فلابد أن يكون غطائه 100% من الذهب، و بالتالي يسمح هذا النظام بجزء من المرونة بالنسبة لما يرتبط من الإصدار بسندات حكومية ، حيث يمكن للحكومة أن تزيد أو تخفض من حجم السندات الحكومية أما الجزء الذي يتحتم إصداره بغطاء 100% من الذهب فإنه يخلع على هذا النظام صفة الجمود لأنه من الصعب أن يحصل البنك المركزي على الذهب في أي وقت.
- **نظام غطاء الذهب النسبي:** ويقوم هذا النظام على إعتبار الذهب هو الغطاء للعملة المصدرة، ولكن في حدود نسبة معينة، فمثلا ينص القانون على أن 50% من النقود المصدرة يكون غطائها ذهبا بينما يكون الغطاء الباقي هو 50% لباقي النقود مكونة من أوراق مالية حكومية مثل السندات و أذونات الخزانة و عناصر أخرى من الأصول.
- **نظام الحد الأقصى للإصدار:** وهنا تحدد الحكومة حد أقصى لكمية النقود التي يمكن للبنك المركزي أن يصدرها و لا يتجاوزها دون أن يكون هناك إرتباط بين كمية النقود المصدرة و بين الغطاء الذهبي المتاح.
- **نظام الإصدار الحر:** ويسمح هذا النظام للبنك المركزي بإصدار العملة من نقود البنكنوت حسب ما يقدره البنك من إحتياجات النشاط الإقتصادي لأي كمية من النقود، و تخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي و لا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي إعتبارات غير مستوى النشاط و حاجة الإقتصاد القومي للنقود.

2-القيام بأعمال مصرفية للقطاع للحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة : من خلال هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي في معظم دول العالم بدور بنك الحكومة ، حيث يقوم بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية والإيداعات المختلفة والمؤسسات العامة وكافة الأجهزة الحكومية للدولة ،كما يتولى تحصيل إيرادات الدولة والصرف ما يستحق عليها من التزامات بموجب شيكات حكومية تسحب على البنك، فضلا عن ذلك فإن البنك المركزي يقدم القروض قصيرة الأجل للدولة لتغطية بعض الالتزامات الطارئة التي تتعرض لها الدولة لحين حصولها على الإيرادات .

كذلك يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام للدولة والإشراف على بيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة عند إصدارها وتسديد فوائد لهذه الأوراق الحكومية .

ويمتد عمل البنك المركزي للحكومة للنشاط الخارجي ولا يقتصر على النشاط الداخلي، حيث يقوم بالاحتفاظ بأرصدة القطاع الحكومي وأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية والذهب ويدفع أو يسدد إلتزاماتها لدى الدول و البنوك الأجنبية، و يقوم بتحصيل حقوقها لديها، هذا فضلا على تولي البنك المركزي الإشراف على

عقد الإتفاقات الثنائية للتجارة والدفع من خلال مسك الحسابات الخاصة بها والإشراف على تنفيذها مع دول الاتفاقيات والإشراف على عمليات القروض الأجنبية بين الدول وغيرها من الدول الأخرى والاتصال بالمنظمات الدولية والتفاوض معها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية نيابة عن الدولة .

ويعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة والمنفذ لسياستها في مجال السياسة الاقتصادية والرقابة على الصرف وسياسة سعر الصرف .

3- **الملجأ الأخير للبنوك وقيامه بأعمال المقاصة و الرقابة عليها بما يعرف ببنك البنوك:** يمثل البنك المركزي في هذه الوظيفة مركز بنك البنوك في علاقته بالبنوك التجارية و باقي البنوك الأخرى فهو الملجأ الأخير لها عن الحاجة للإقراض و هو في ذلك مثل وضع البنوك التجارية كبنوك إتجاه الأفراد و المؤسسات، و بذلك تمارس البنوك التجارية والأخرى مع البنك المركزي نفس العمليات التي تقوم بها مع الأفراد مثل عمليات السحب والإيداع و الإقراض و غيرها و يمكن حصر تلك العلاقة بين البنك المركزي و البنوك الأخرى في العمليات و المهام التالية:

- الإحتفاظ بإحتياطات البنوك.
- القيام بأعمال المقاصة بين البنوك وبضعها البعض.
- البنك المركزي كجهة إقراض للبنوك التجارية.

4- **التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليها بتنفيذ السياسة النقدية** : إن وظيفة التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه هي من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي والتي تنطوي على العديد من الوظائف الأخرى عند تنفيذ السياسة النقدية بأدواتها المختلفة حيث تنطوي هذه السياسة على ثلاثة كمية رئيسية تتحول إلى ثلاث وظائف فرعية تصب في وظيفة التحكم في حجم الائتمان والرقابة عليه ، فهناك وظيفة المحافظة على الاحتياطي النقدي الذي تمتلكه البنوك التجارية لدى البنك المركزي حيث انه بزيادة أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يستطيع البنك المركزي التحكم والرقابة على الائتمان وكذلك وظيفة إعادة خصم الأوراق التجارية ،حيث انه بزيادة نسبة إعادة الخصم أو تخفيضها يستطيع البنك المركزي التحكم ومراقبة الائتمان ، كذلك عند استخدام أداة السوق المفتوحة تتحول إلى وظيفة السوق المفتوحة ،حيث يستطيع البنك المركزي التحكم بالائتمان بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية ، وهكذا يلاحظ انه عندما يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية في شكل وظائف فرعية فهو يقوم بوظيفة التحكم ومراقبة الائتمان إلى جانب مجموعة أخرى من الأدوات النوعية لتدعيم تلك الوظيفة . ويجب أن نذكر أن وظيفة التحكم في الائتمان والرقابة يقصد به تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها ليتماشى حجم الائتمان في الاقتصاد القومي مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منها لإحداث تضخم نقدي أو حدوث فساد. و عموما فإن قدرة البنك المركزي لتحقيق أهداف الرقابة على الائتمان تتوقف على العوامل التالية:

- الصلاحيات الممنوحة للبنك التجاري ومدى سيطرته على البنوك التجارية.
- درجة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كملجأ ومقرض أخير.

- نوع العمليات الائتمانية والاقراضية التي تقوم بها البنوك التجارية .
- مدى فعالية الأدوات الكمية لسياسة النقدية .

المطلب الثالث: سلوك و محددات البنك المركزي:

و تتمثل في مايلي:[1]

أولا: سلوك المصرف المركزي

هو إستجابة السلطة النقدية للمتغيرات الإقتصادية الأساسية للدولة، مثل سلوك أية منظمة فعالة، يتحدد بالأهداف التي تسعى إليها و القيود و القواعد التي تحكم سلوكها، و يصوغ الباحثون هذا السلوك عادة على شكل معادلة رياضية تشمل كل المتغيرات الإقتصادية الهامة التي تتفاعل معها السلطة النقدية، و تسمى دالة ردة فعل السلطة النقدية، كما أنه هناك ثلاثة جوانب تستحق الإشارة إليها حول الهياكل الحاكمة للبنك و التي تؤثر في سلوكه و هي:

1) المصارف المركزية مملوكة للدولة بشكل كبير، هذا ليس تطورا جديدا لكن يمكن أن تكون جذورها عائدة إلى أعقاب أزمة الكساد الكبيرة و بداية مرحلة ما بعد عام 1940 التي ساد فيها الرأي القائل إن من الضروري التدخل الحكومي للإقتصاد.

2) في فترة الحكم المثالية لحاكم البنك المركزي تميل للتوافق أو تتجاوز مدة ولاية السلطات السياسية، و على الرغم من ذلك فإن شروط المنصب لحكام البنوك المركزية تختلف على نطاق واسع ، و إن إعطاء فترة طويلة لحاكم البنك المركزي تؤدي إلى التغلب على إحتمالات الدورات الإقتصادية السياسية أو الحزبية.

3) هناك إتجاه لإعفاء المصارف المركزية و مسؤولية الإشراف المركزي، و إن تطور هذه السياسات يعكس التوتر بين الحاجة إلى تفادي تضارب محتمل في المصالح بين البنك المركزي و البنوك التي تشرف عليها مقابل الحاجة إلى ضمان الإستقرار المالي.

إن التهديد بإستخدام حق النقض التشريعي ضد سياسات البنك المركزي تؤثر في سلوكها، فيحتفظ المجلس التشريعي بالقدرة دائما لنقض سياسة البنك، و تشترك الحكومة و المشرع في السياسة نفسها، حيث يتبع المشرع التوجيهات السياسية للحكومة، و السلطات التشريعية يجب أن تسمح للبنك المركزي بأخذ قراراتها، و في حال النقض البيروقراطي للسلطة التشريعية تتحمل المسؤولية مع الحكومة، و بالتالي فإن التهديد لإستخدام حق النقض التشريعي يؤثر في سلوك البنك المركزي، فيجب أن لا تكون هناك أي سلطة على البنك المركزي.

تؤثر قواعد الأدوات في سلوك البنك المركزي ، حيث تحدد كيفية إستجابة بعض أدوات السياسة النقدية، و نمطيا معدل الفائدة أو الكمية الكلية لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية و تقسم من إحدى الزوايا إلى:

1 خورشيد نجاة محمد، إستقلالية المصرف المركزي في فعالية السياسة النقدية في سورية،جامعة حلب، كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد و العلاقات الدولية، 2013، ص 59-67.

1. **قواعد أدوات صريحة:** و هي القواعد التي تكون فيها المتغيرات في دالة ردة الفعل محددة مسبقا و في لحظة تحديد الأداة.
2. **قواعد أدوات ضمنية:** و هي القواعد التي تكون فيها متغيرات دالة ردة الفعل غير محددة مسبقا، و من أشهر قواعد الأدوات القواعد الخمس التالية :

✓ **القاعدة الأولى ماكلوم:** عمل ماكلوم في عام 1968 على قواعد النظام النقدي للتركيز على التغذية المرتدة الإسمية و القاعدة هي : $\Delta h_t = \alpha - \Delta v^a_t + \delta\,(x^0_{t-1} - x_{t-1})$

و قاعدة ماكلوم قابلة للتطبيق بشرط أن نقود الأساس تحت السيطرة الكاملة للبنك المركزي، و أن المتغيرات الواردة من الطرف الأيمن من المعادلة المذكورة معروفة بشكل جيد لصانع السياسة النقدية للفترة C.

✓ **القاعدة الثانية قاعدة رد فعل السياسة النقدية الإسمية:** و معادلة قاعدة رد فعل السياسة النقدية الإسمية هي: $\Delta Z_t = \delta_0 + \Delta(z - y)_{\{t/t-1\}} + \delta_1\,(y - y^0)_t$

و إن الميزة الرئيسية لهذه القاعدة هو أنها لا تعتمد على متغيرات النشاط الإقتصادي الكلي الحقيقية، مثل هذه المتغيرات و بشكل خاص حالة الدول النامية غير متاحة على أساس ربعي أو شهري، و كثيرا ما تقاس بشكل خاطئ.

✓ **القاعدة الثالثة قاعدة تايلور:** يحتاج البنك المركزي إلى سياسة نقدية للتقليل من وقوع الأخطاء إما بإتجاه فائض الطلب و التضخم العالي أو بإتجاه فائض العرض و الكساد الكبير، و بحسب هذه القاعدة يحرك البنك المركزي معدل الفائدة قصير الأجل عن مستوى هدف محدد مع إنحرافات التضخم و الناتج عن مستويات معينة و تأخذ القاعدة الشكل التالي:

$$it = \pi_t + r^0_t + 0.5(\pi_t - \pi^0_t) + 0.5(y_t - y^0_t)$$

✓ **القاعدة الرابعة قاعدة السياسة النقدية عند ويليامسون:** تم تحديد ثلاثة قواعد للسياسة النقدية التي تشير إلى إستجابة السلطة النقدية للتغيرات في الإحتياطات الأجنبية من قبل ويليامسون: الأولى هي تثبيت المكون المحلي ل:M0 بحيث تتغير إستجابة مباشرة لحيازة البنك للإحتياطات الأجنبية و هو قاعدة مجلس العملة الهامشية ، و الثانية هي الحفاظ على نسبة الإحتياطات الأجنبية إلى إجمالي موجودات البنك المركزي، و إذا إنخفضت إحتياطات النقد الأجنبي تنخفض الأصول المحلية بنفس النسبة، و هذه هي قاعدة معيار الذهب، و الثالثة هي عزل M0 عن الإحتياطات الأجنبية عن طريق إستخدام السياسة المالية.

✓ **قواعد مقابل حرية لإختيار:** إن تعذير القواعد أو حرية الاختيار تشير إلى جدل إستمر طويلا حول السياسة الإقتصادية، و السؤال الموجه إلى صانعي السياسة هو أن يجب على البنك أن يعدل في سياسته على أساس تقييمه للأوضاع الإقتصادية أن يجب أن يتبعوا مجموعة من القواعد المعلنة التي تنص على الكيفية التي ينبغي التصرف وفقها، و إذا حكم البنك المركزي فالقواعد فأي القواعد يجب أن تعلن؟ فإذا إتبعوا قواعد معلنة غير

خاضعة للتغيرات التقديرية اليومية أو السنوية، أيجب أن تكون القواعد محددة أم تفاعلية، و القواعد المحددة الغير تفاعلية تبين مسار الأدوات أو الأهداف الوسطية التي تسيطر عليها السياسة.

ثانيا: محددات البنك المركزي

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية في إصدار كمية النقود المتاحة للتداول، كما أن السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح بتداول تخضع لاعتبارات عديدة منها:

- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان.
- حجم العمالة في الدولة.
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة.
- تعاقب فترات التضخم والانكماش.

وهناك العديد من النظريات التي تبحث في سلوك السلطة النقدية ومن أهمها:

1) **نظرية الريع**: حسب هذه النظرية يسعى البنك المركزي إلى تأمين الموارد المالية للحكومة من خلال إيجاد الريع من طبع النقود أو إرغام المصارف على الاحتفاظ بأموالها لدى البنك المركزي بدون عائد ، وبشكل عام كلما تزيد السلطات النقدية في الدولة من ربح الريع النقدي من خلال زيادة المعروض من القاعدة النقدية نسبة الى خصومها، هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار، لذلك هناك علاقة ايجابية بين الريع ومستوى التضخم.
2) **نظرية السلوك البيروقراطي**: تقترح هذه النظرية بان العامل الهام المؤثر على سلوك البنك المركزي هو السعي لزيادة سلطته وهيبته لذلك فان البنك المركزي يتجنب الدخول في صراع مع أصحاب المصالح والسياسيين الأقوياء لان ذلك يمكن أن يهدد استقلاله وهيبته، ونظرا للاختلافات الكثيرة حول تعريف المصلحة العامة فان المصلحة الخاصة تسيطر على سلوك البنك المركزي وبالتالي تكون نظرية السلوك البيروقراطي دليلا مفيدا لتنبؤ بسلوكه.
3) **نظرية الدورات الاقتصادية والسياسية**: يتدخل البنك المركزي في السياسة من خلال سعيه لإعادة انتخاب الرئيس أو الحكومة، أو لتحقيق مكاسب للحزب الحاكم من خلال التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، فيحقق في البداية قبل الاستحقاق الانتخابي حالة من الازدهار وينتج عنها ركود في مرحلة ما بعد الاستحقاق الانتخابي، فهذا ما يؤدي الى خلق دورة من الاقتصاد تسمى بدورة الاقتصاد السياسي. ويتم التركيز على نقطتين وهما:
   - دورات حزبية.
   - دورات انتهازية.
4) **نظرية عدم التناسق الزمني**: حسب هذه النظرية يحاول البنك المركزي التأثير في الاقتصاد ونقله إلى ترتيبة أفضل من التضخم والبطالة من خلال استخدام السياسة الاختيارية، وعلى أساس ذلك يتوقع الأفراد معدلا مرتفعا للتضخم لأنه يعلمون أنهم اذا توقع معدلا منخفضا فانه سيكون في السلطة النقدية ميل في خفض

البطالة من خلال معدل التضخم العالي المفاجأ، وتعني مشكلة عدم التناسق الزمني إن السيطرة التقديرية للسياسة النقدية على التضخم سيؤدي إلى تحيز التضخمي في المجتمع فتكون السيطرة السياسية لسياسة النقدية ليست مفيدة للضرورة.

المبحث الثاني: إستقلالية البنك المركزي:

خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أساسيات إستقلالية البنك المركزي ، حيث قسم إلى أربعة مطالب ، المطلب الأول مفاهيم أساسية حول إستقلالية البنك المركزي ، وفي المطلب الثاني أسباب و مبررات الدعوى لإستقلالية البنك المركزي ، أما في المطلب الثالث وضعنا معايير و مؤشرات الاستقلالية ، و أخيرا المطلب الرابع عناصر و محددات إستقلالية البنك المركزي .

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إستقلالية البنك المركزي

أولا: مفهوم إستقلالية البنك المركزي :

1. قد يبدو من الوهلة الأولى أن مفهوم إستقلالية البنوك المركزية يعني إستقلاليتها التامة عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية أو الرقابة على الإئتمان ، إلا أن المفهوم الحقيقي لإستقلالية البنوك المركزية لا يعني الإنفصال التام عن الدولة ، حيث أن البنك المركزي ماهو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار النظامي للدولة ، و لكن معنى الإستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه ، بحيث يجب أن تكون قرارات تعطي الأولوية في المحافظة على إستقرار الأسعار كهدف رئيسي ، أي إستقلالية السياسة النقدية عن السياسة الإقتصادية . كما يرتكز مفهوم إستقلالية البنوك المركزية على فكرة عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية بما يخدم مصالحها.[1]
2. الإستقلالية بمفهومها القانوني تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية و إدارتها ومن ثم مدى إمكانية مسائلة البنك المركزي عن تحقيق و الإبقاء على إستقرار الأسعار و ذلك في ضوء النظام السياسي للبنك المركزي و الدستوري .[2]
3. تتمثل إستقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، المتمثل في تعين نوع من القواعد للسياسة النقدية ، يتحتم إتباعها حتى و إن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي ، في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود تدخل من السلطة السياسية ، و تضمن له استقلاليته عنها.[3]

---

1 Maniest.univ-ouargla.dz

2 منصوري زين ، إستقلالية البنك المركزي و أثره على فعالية السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة الشلف ، ص 424.

3 بحوصي مجدوب إستقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد و القرض ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة بشار، العدد 16 (2012) ، ص 93 .

4. **بالمعنى المختصر والشامل** : يعني منح البنك المركزي الإستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أي ضغوط سياسة من قبل السلطة النقدية من جهة ، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ سياسته النقدية .[1]

جدول (01) : إستقلالية البنوك المركزية

	أوروبا	الو م أ	بريطانيا المتحدة	اليابان	البنك المركزي الألماني(البوندزبنك)
التوجيهات	لا	لا	نعم هدف التضخم	نعم هدف سعر الصرف	لا
مدة الولاية أو العهدة	8 سنوات	14 سنة	5 سنوات	5 سنوات	8 سنوات
القروض للقطاع الخاص	لا	مسقف	–	–	لا
المسؤولية الديمقراطية	ضعيفة	متوسطة	قوية	ضعيفة	متوسطة
الإستراتيجية المعدة (بكل حرية)	نعم	نعم	لا	نعم	نعم

المصدر: صديقي مليكة ، السياسة النقدية و إستقلالية البنوك المركزية ، حالة الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص 80.

ثانيا: درجة قياس إستقلالية البنك المركزي

تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز و المدى و التفاصيل ، لذلك يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة إستقلاليتها أمرا صعبا لا يخلو من التجربة و الإجهاد ، إلا أنه بصفة عامة يمكن قياس هذه الإستقلالية بالإعتماد على معيارين أو مؤشرين مختلفين هما:[2]

1 عياش قويدر ، أ. إبراهيم عبد الله ، أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقة بين النظرية و التطبيق ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات ، جامعة الأغواط ، ص 57.

2 الأسعد بن بردي ، إيمان معلول ، وآخرون ، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر (1991-2015) ، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، 2017- 2018 ، ص ص 06 ،07 .

1. **الإستقلالية العضوية:** تتعلق بشروط المسيرين في البنك المركزي و كذلك شروط ممارستهم لوظائفهم أي بعبارة أخرى شروط تعيين المحافظ و مدة تعيينه و حمايته و مدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك . إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي بينما في بعض الدول الأخرى ، كفرنسا و ألمانيا و بلجيكا ، فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه و هذا إلى أن تمت المصادقة النهائية على معاهدة ماستريخت و كذلك طول مدة تعيين المحافظ تختلف من دولة لأخرى و لكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعين المسيرين .
2. **السلطة الوظيفية:** تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات و مهام و أهداف البنك المركزي و كذلك بالنظر إلى مدى إستقلاليتها المالية فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة و عديدة أو غير موجودة ،(كما هو حال بنك إنجلترا) كلما قلت درجة إستقلالية البنك المركزي كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (02) : الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر 08 دول

الـــــدول	المهام و الأهداف	صلاحيات مطلقة و كاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	إستقلالية ميزانية البنك
الو م أ	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
المانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: الأسعد بن بردي ، إيمان معلول ، وآخرون ، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر (1991–2015) ، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، 2017– 2018 ، ص 09.

فإذا أخذنا مثلا (البندز بنك) في ألمانيا كما هو مبين في الجدول أعلاه ، و الذي يعتبر البنك المركزي الأكثر إستقلالية في العالم ، فهو يملك خبرة قاطعة و عامة في المجال النقدي ، (فهو ليس مجبرا على الأخذ بعين الإعتبار

سياسة الحكومة) ، و أما بالنسبة للإستقلالية المالية فإننا نلاحظ أن موازنات البنوك المركزية لبعض الدول، كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و إيطاليا فعلا مستقلة ، بينما العكس في اليابان و بلجيكا و فرنسا و نيوزلندا، و تجدر الإشارة إلى أنه يعتمد في قياس درجة الإستقلالية البنك المركزي ما على دراسة معقمة لقوانينها أولا ، ثم على التقاليد التاريخية، حيث تعتبر درجة الحرية التي يتمتع بها البنك المركزي في تغيير معدلات الفائدة معيارا أساسيا لقياس مدى إستقلاله عن السلطات العمومية .[1]

ثالثا: مستويات إستقلالية البنك المركزي

يقسم بعض الاقتصاديين الإستقلال الوظيفي إلى مستويات ، و الفروق بين هذه المستويات من الإستقلالية خفية ، و يتطلب التوضيح خاصة بالنسبة إلى المستويين ألأول و الثاني:[2]

1. **إستقلال الهدف:Goal Independence**: يعطي للسلطة النقدية إختيار هدف أساسي واحد بين عدة أهداف واردة في قانون المصرف المركزي، و ذلك لتحديد الهدف الأساسي إن كان غير محدد في القانون بشكل واضح.
2. **إستقلال الأداة: Instrument Independence**: يعني أن الحكومة أو السلطة التشريعية تحدد السياسة النقدية و أهدافها، و أن السلطة النقدية تحتفظ بإستقلالية كافية لتنفيذ هذه السياسة بإستخدام الأدوات المناسبة. و يصبح المصرف المركزي الذي لابد أن يكون حرا في كيفية إستخدام أدواته، مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف، و أن يزفر بصفة منتظمة معلومات عامة عن إستراتيجيته وقراراته، و يساعد هذا الإلتزام على الشفافية في الحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية، بينما يزيد من مصداقية المصرف المركزي و خضوعه للمساءلة.
3. **الإستقلال الشامل**: المقصود به إستقلال الهدف (إستقلال الأدوات) يتعلق بقضايا المساءلة و الشفافية، فمن الواضح أن المساءلة هي أصعب على التنفيذ عندما يختار المصرف المركزي أهدافه و يبرر فقدان هدف واحد، (على سبيل المثال: إستقرار الأسعار) مع ضرورة تحقيق أهداف أخرى ، (سعر الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات، العمالة، الإستقرار في القطاع المالي ...) و الإجماع الخارجي في الكتابات الأكاديمية هو أنه لا ينبغي أن يسمح للمصرف المركزي بتحديد أهداف سياسته الخاصة، و مع ذلك ينبغي دعم هدف محدد خارجيا من قبل الإستقلال ذي الدور الفعال للمصرف المركزي ، فمن المهم وضع خيار واحد لهذا الهدف و قد يكون إما اختيارا صريحا وواضحا لهدف إستقرار الأسعار (بما في ذلك لأسعار إستخدامها) أو هدفا لمعدل التضخم، المتوسط على مدى سنة أو سنتين، (مع وجوب تذبذب +/- 1% مع تحديد الرقم القياسي لأسعار استخدامها) معتمدا من قبل إستقلالية الأدوات الكاملة (بما في ذلك سياسة سعر الصرف) و ينبغي أن يتحمل المصرف المركزي المسؤولية الكاملة ، للوصول إلى تحقيق الهدف ، بدلا من ذلك قد يتم فرض هدف سعر صرف للعملات الأجنبية على المصرف المركزي، و في هذه الحالة يجب ألا يستهدف معدل التضخم أو مستوى سعر التضخم ، وقد أشار فيشر (Fisher:1995) إلا أن أهم ما يمكن إستنتاجه (

1الأسعد بن بردي ، إيمان معلول ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

2 خورشيد نجاة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 87، 88، 89.

من كل الأدبيات النظرية و التطبيقية التي تناولت إستقلالية المصرف المركزي بالتحليل) يتمثل في ضرورة الإستقلالية في تحديد أدوات السياسة النقدية و ألا يتمتع بالإستقلالية في تحديد الأهداف.

فالهدف الرئيسي من إستقلالية المصرف المركزي هو إعطاء المصارف المركزية القوة الحيادية اللازمة للمحافظة على التوازن الإقتصادي في الدولة و المساهمة في تقديم البيئة الإقتصادية الملائمة لتحقيق درجات عالية من النمو الإقتصادي و ذلك من خلال سيطرتها على الجانب النقدي من الإقتصاد . و ثمة توافق في الآراء بين الاقتصاديين حاليا على الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، و هو الحفاظ على إستقرار الأسعار، وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، و يعني هذا في الواقع العملي أن معدل التضخم ينبغي أن يضل منخفضا و ثابتا فيتراوح مثلا بين (1% إلى 4%) سنويا و أن تلتزم الحكومة عدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

المطلب الثاني: أسباب ومبررات الدعوى لإستقلالية البنك المركزي

- **أسباب الدعوى لإستقلالية البنك المركزي**

هناك عدة أسباب نحو إستقلالية البنوك المركزية تتمثل في مايلي:[1]

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسات النقدية بما يخدم سياساتها المالية و الإقتصادية بصفة عامة.
- إنهيار نظام بروتن وودز و ظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة و كذلك الدول النامية.
- العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي و معدل التضخم وعجز الميزانية، على إثر ذلك قام العديد من الاقتصاديين بإجراء بعض الدراسات التطبيقية لتحديد طبيعة العلاقة بين تبعية البنوك المركزية للحكومة و إضطرارها للرضوخ في طلباتها للتوسع في الإصدار النقدي.

بالإضافة إلى للأسباب التالية:[2]

- تأثير الإقتصاد السياسي على السياسة النقدية و هذا يظهر من خلال تأثير الإنتخابات على الوضع الإقتصادي قبل و أثناء الإنتخابات و الهدف منه إحداث رواج إقتصادي قبل الإنتخابات و إن كان قصير المدى لحين نجاحهم في الإنتخابات (و هذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الإقتصادي).
- عدم فعالية و كفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم و بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية إذ ظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين إستقلالية البنك المركزي و خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو. و هذه الدراساتنادت بضرورة إستقلالية البنك المركزي.

1 زعراط محمد الأمين، بوحميدة هاجر، إستقلالية البنك المركزي الجزائري، دراسة قياسية ، 2013-2015 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادي ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تيموشنت،2017-2018، ص25.

2 خلف محمد حمد الجبوري، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56 لسنة 2004، كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة تكريت ، ص ص 74، 75.

- إن إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، و ذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.

- **مبررات الدعوى لإستقلالية البنك المركزي:**

و تنقسم لقسمين ، مبررات مؤيدة و مبررات معارضة:

1) **مبررات مؤيدة:** إستند مؤيدو إستقلالية البنوك المركزية، على العديد من الحجج و المبررات التي تدعم فكرة إستقلالية البنوك المركزية و من أهم هذه المبررات مايلي:[1]

- أن البنك المركزي هو المسؤول على السياسة النقدية الرئيسية في أي بلد، و الذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، و كذلك إيجاد التنسيق في مابينهما، فلابد أن يحظى البنك المركزي بإستقلاليته المطلقة.
- أن معظم البلدان التي شهدت إقتصادياتها إرتفاع حاد في الأسعار و لم يكن من السهولة السيطرة على هذا الإرتفاع (التضخم الطليق) في مدة سابقة، و من ثم إستطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا النوع من التضخم فيما بعد، فإن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الإستقلال.
- كذلك من يبرر الإستقلالية إنطاقا من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية في المحافظة على قيمة النقد و القوة الشرائية له و من ثم فإن الهدف الأساسي لإستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الإستقرار النقدي.
- إن مصداقية السياسة النقدية و قدرتها على تحقيق و الإبقاء على إستقرار طويل الأجل للأسعار و مع الحد الأدنى من التكاليف الإقتصادية الحقيقية، سوف تحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي المسؤولين بعيدين على السياسة يكون بإستطاعتهم على المدى البعيد.

2) **المبررات المعارضة:** تتمثل هذه المبررات المعارضة في:[2]

- يرى أنصار هذا الرأي بأن السياسة الإقتصادية يجب أن يقوم بصياغتها موظفون منتخبون حتى إذا فشلوا في تحقيق رغبات الناخبين فإنهم يستبدلون بمنتخبين آخرين.
- إن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسة الإقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الإقتصادية و بما أن البنك المركزي الذي يكون يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الإتساق. و يرى أنصار هذا الرأي بأن موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعة للحفاظ على قيمة النقود، و هكذا فهم يفضلون السياسات التي تحقق إستقرار الأسعار على السياسات التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة.
- إن المعترضين على إستقلالية البنك المركزي و يرون أن السلطات النقدية شديدة التأثر بضغوط سياسية و يعتقدون بأن السلطات النقدية قد إستخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارية الهامة.
- مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين هيئة مستقلة في مجال النقد ومجالات السياسات الأخرى خصوصا سياسات الضرائب و أسعار الصرف.

1الأسعد بن بردي ، إيمان معلول ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

2الأسعد بن بردي ، إيمان معلول ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص11، 12.

المطلب الثالث: معايير و مؤشرات إستقلالية البنك المركزي.

أولا : معايير إستقلالية البنك المركزي :

يمكننا أن نوجز أهم المعايير التي تقاس بها مدى إستقلالية البنك المركزي من عدمه وهي:[1]

- سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى التدخل الحكومي في ذلك و الهيئة الفاصلة بين الطرفين في حال الإختلاف بشأن هذه السياسة.
- مدى إلتزام البنك المركزي في تمويل العجز في الميزانية.
- مدى إلتزام البنك المركزي بشراء أدوات الدين الحكومي المباشرة.
- مدى إلتزام البنك بمنح التسهيلات الإئتمانية للحكومة و مؤسساتها.
- سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك و أعظاء مجالس إدارتها و مؤسساتها و مدة ولايتهم و معدل إستقرارهم في وظائفهم.
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس، و ما إذا كان التمثيل للحضور و الإستماع أم يمتد إلى حق التصويت و المشاركة و الإعتراف عن إتخاذ القرارات.
- مدى أهمية هدف المحافظة على إستقرار الأسعار و قيمة العملة كهدف أساسي.
- مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى.

ثانيا : مؤشرات إستقلالية البنك المركزي :

معظم مقاييس إستقلالية المصرف المركزي التي تستخدم هذه الأيام تتضمن إما إحصاء النقاط التي تعطي ميزات مؤسسية أو بعض المقاييس التي تحددها قراءة الخبراء و يمكن أن نقسمها أربعة أنواع مختلفة من المقاييس الرئيسية: [2]

- المقاييس التي تعتبر خصائص قانونية و مؤسسية للمصرف المركزي.
- مقاييس وضعت بإستخدام متغيرات تأثير معنية بكل دولة (متغير الأثر).
- المقاييس التي تستخدم مدة الخدمة المتوسطة لحاكم المصرف المركزي بصفته وكيل إستقلالية المصرف المركزي.

كل هذه المقاييس المختلفة تميل إلى معطيات متشابهة و إن مستويات عالية من إستقلالية المصرف المركزي ترتبط عكسيا مع مستوى التضخم.

1العرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر 2015-2016، ص 82.
2 خورشيد نجاة محمد، ص ص 90-99.

1) **مؤشر باد و باركين(Bade & parkin)**: إن أولى محاولات لبناء مؤشر إستقلالية المصرف المركزي هي التي قام بها باد و باركين عام 1977 و كانت الدراسة بعنوان قوانين المصرف المركزي و السياسة النقدية.

و قد بحثنا أولا عن العلاقة بين الخصائص العامة للسياسة النقدية والقوانين التي تحدد سلطات المصارف المركزية. وقد وضع باد و باركين ثمانية تصنيفات بتأثير ثلاثة إختيارات ثنائية مع قانون المصرف المركزي.

- من له السلطة النهائية للسياسة النقدية؟
- هل يتم تعيين أغلبية أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي بشكل مستقل عن الحكومة؟
- هل هناك مسؤول حكومي في مجلس إدارة المصرف المركزي أم لا؟ و إن كان بالإيجاب فهل له حق التصويت.

2) **مؤشر إليسنا (Alesinás political Response 1988-1989)**: مؤشر إستجابة السياسة النقدية لإليسنا، يمتد لعمل و عرض باد و باركين في عام 1985 حيث ربطهما بنظرية الدورات الإقتصادية السياسية و نظرية التوقعات الرشيدة، ووجد أن هناك علاقة عكسية بين المعدلات المتوسطة للتضخم و درجة إستقلالية المصرف المركزي. حيث درس إليسنا إستقلالية المصرف المركزي بإستخدام مؤشر باد و باركين لربط مستوى عدم الإستقرار السياسي لبلد ما بنتائجه الإقتصادية الكلية و ذلك بفضل ماسكيندارو و تابيليني Masciandaro and Tabellini، و توصل إليسنا و باد و باركين إلى أن المصرف المركزي المستقل قادر على زيادة إستجابة السياسة النقدية التي تحدثها الدورات الإنتخابية، و أن زيادة إستقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى الحد من التحيز التضخمي.

3) **مؤشر جاكوم (Jácome 2000)**

المعايير المقدمة لقياس إستقلالية المصارف المركزية تستند بحسب جاكوم إلى الإستقلال السياسي و الإقتصادي للمصارف المركزية و ينبغي أن تتسم بالمميزات التالية:

- ✓ **من ناحية الإستقلال السياسي**: بالإضافة إلى مشاركة الحكومة و إشتراك القطاع الخاص، على مجلس إدارة المصرف المركزي الإعتراف بحقيقة أن مشاركة هؤلاء الأعضاء في السياستين المالية و النقدية، و أن قرارات سعر الصرف يمكن أن تنتج تضارب المصالح التي قد تؤدي إلى نتيجة تختلف عن هدف المصرف المركزي على المدى الطويل.
- ✓ **إدراج دور المصرف المركزي**: حيث أن (LOLR)بوصفه عنصرا من عناصر إستقلالية المصرف المركزي الإقتصادية و عنصر إستقلال المصرف الذي يوجد عموما في أغلب الدراسات فإن:

- المصارف المركزية تعين (LOLR) ولديها أيضا المسؤولية القانونية للإشراف على النظام المالي.
- المصارف المركزية شاركت من خلال الآليات المختلفة لتقلل من وتيرة الأزمات، و ذلك نظرا لإرتفاع وتيرة الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة.
- المصارف المركزية دعمت المؤسسات و مولت العجز المالي بصورة غير مباشرة و حققت الحماية من أي أزمة مصرفية.

- ✓ **الإستقلال الإقتصادي:** إن الإستقلال الإقتصادي للمصرف المركزي مرتبط بالمشاركة الحكومية في صياغة سياسات سعر الصرف حيث لا تتجاوز صلاحيات الحكومة العامة نطاق إختيار و تعديل نظام سعر الصرف، ما لم ينص القانون خلاف ذلك.
- ✓ **الإستقلال المالي:** إن تحكم المصرف المركزي في مكونات ميزانيته العمومية و سلامة رأس ماله، يدعم إستقلاله المالي، الأمر الذي يساهم في زيادة فعالية السياسة النقدية.
- ✓ **متطلبات المساءلة:** إستقلالية المصرف المركزي تتضمن متطلبات المساءلة للمصرف المركزي، بما في ذلك الشفافية في تسجيل عملياتها و الكشف عن بياناتها و تتراوح قيمة المؤشر بين إلى 19 نقطة، و كلما زادت قيمة المؤشر دلت على زيادة درجة الإستقلالية و المساءلة للمصرف المركزي.

4) مؤشر دميتير فلورين(Dumiter Florin)

إن مؤشر فلورين لقياس إستقلالية المصرف المركزي و إستهداف التضخم يناقش مايلي:

أ: إستقلالية المصرف المركزي القانوني و السياسي: فالنتيجة الكلية لدرجة الإستقلال القانوني و السياسي تساوي 90 نقطة.

ب: حكم المصرف المركزي و إدارة السياسة النقدية: فالنتيجة الكلية لحكم المصرف المركزي و لإدارة السياسة النقدية تساوي 150 نقطة.

ج: شفافية و مساءلة المصرف المركزي: فالنتيجة الكلية لشفافية و مساءلة المصرف المركزي تساوي 140 نقطة.

فالنتيجة الكلية لإستقلالية المصرف المركزي و إستهداف التضخم تساوي 380 نقطة. و كلما إزداد عدد النقاط دل ذلك على زيادة درجة إستقلالية المصرف المركزي في إستهداف التضخم.

5) مؤشر (GMT)

في دراسة أجراها(Grilli, Masciandaro and Tabellini)عام 1991تمت المقارنة بين النظم النقدية لدول (OECD) في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية 1950-1989، بالتركيز على الخصائص السياسية و الإقتصادية، و أثبتوا أن المصرف المركزي المستقل يعني مستوى تضخم أقل و تقلبا أقل في معدله. أي بوجود علاقة عكسية بين درجة إستقلالية المصرف المركزي و بين معدلات التضخم.

بالإضافة إلى أهمية الوضع القانوني للسلطة النقدية في تحديد إستقلاليتها الفعلية، هناك عوامل أخرى كالممارسة، والعرف، و شخصية الحاكم تلعب دور في تحديد مستوى إستقلالية السلطة النقدية.

ففي هذا النوع من المقاييس يستخدم المؤلفون خيار نعم أو لا لإختيار الميزة المؤسسية و الأمثلة على ذلك:

- هل يعين حاكم المصرف المركزي من قبل رئيس الدولة؟
- هل لدى الحكومة ممثلها المباشر في مجلس الإدارة كوزير المالية في المصرف المركزي؟
- هل قانون المصرف المركزي يحدد هدفا وحيدا و هو الإستقرار في الأسعار لسياسة المصرف المركزي؟

6) مؤشر إجيفنكر و شالينك(Eijjffinger and schaling: 1993)

بهدف تحديد درجة الإستقلال السياسي للمصرف المركزي مع القدرة على تحديد الأهداف النهائية بطريقة مستقلة، إختار كل من إجيفنكر و شالينك ثلاثة مجالات هي:

1. الإجراءات لتعيين مجالس المصارف المركزية.
2. العلاقة بين المصرف المركزي و الحكومة في صياغة السياسة النقدية.
3. أهداف السياسة النقدية للمصرف المركزي التي تتطلب المتابعة.

و تم وضع المؤشر على أساس هذه المجالات بإستخدام ثلاث معايير، و المؤشر الكلي هو مجموع القيم التي تم الحصول عليها لكل متغير مضافا إليه نقطة واحدة.

- ✓ تم منح المصرف المركزي مع السلطة النهائية للسياسة النقدية رصيد نقطتين، و إذا كانت هذه السلطة تتقاسم مع الحكومة يتم منح المصرف المركزي نقطة واحدة، و أخيرا إذا لم يكن لدى الحكومة هذه السلطة فيتم منح المصرف المركزي صفر نقطة.
- ✓ يحق للمسؤولين الحكوميين حق التصويت في مجلس المصرف المركزي.
- ✓ سواء تم تعين أكثر من نصف هؤلاء المسؤولين في المجلس تحت سيطرة السلطة التنفيذية فإن كلا من مؤشر باد و باركين و مؤشر GMTيختار مؤشر إجفنكر و شالينك لإستخدام الأوزان المثقلة عند تجميع نقاط المؤشرات. و عندما يكون للمصرف المركزي سلطة كلية في تصميم أهدافه فإنه يحصل على نقطتين و بالتالي فإن المعيار المعني وزنه هو أرباع إثنين من المؤشر العام.

و هكذا فإن كلا من إجفنكر و شالينك إختلفا عن GMT الذي يمنح درجة مساوية للمصرف المركزي الذي هو قادر على تحديد أهدافه النهائية (خاصية سادسة في GMT) و هدفها الأساسي هو عدم الإستقرار النقدي (خاصية سابعة فيGMT) و هذا المصرف المركزي غير قادر على تحديد أهدافه النهائية، و لكن هدفه الأساسي هو تحقيق الإستقرار النقدي.

7) مؤشر كوكيرمان(Cukierman)

ألكس كوكيرمان Alex Cukierman هو أول من أشار إلى أنه يمكن أن يكون هناك فجوة بين الإستقلال الرسمي و الإستقلال الحقيقي. و بالتأكيد يتأثر الإستقلال المصرفي بدرجة الإستقلال النظري، لكن هناك مجموعة من العوامل الأخرى مثل الترتيبات الغير رسمية أو الممارسات الفعلية و شخصية الكادر الأساسي في المصرف المركزي ووزير المالية تأثر في إستقلالية المصرف المركزي. أشار كوكيرمان إلى مصاعب كبيرة في نمذجة هذه المعلومات كالعوامل من أجل إجراء القياس التجريبي للإستقلال.

و يستند مؤشر كوكيرمان إلى أربعة خصائص قانونية للمصرف المركزي:

- ينظر إلى المصرف المركزي بأنه أكثر إستقلالية إذا كان الحاكم معينا من قبل مجلس الإدارة للمصرف المركزي بدلا من الحكومة، ولا يخضع للطرد و يستقر الحاكم في منصبه لفترة طويلة.
- يكون مستوى الإستقلال أعلا عندما يتم إتخاذ القرارات دون تدخل الحكومة.

- يكون المصرف المركزي أكثر إستقلالا إذا نص على أن إستقرار الأسعار هو الهدف الوحيد أو الأساسي للسياسة النقدية.
- يزداد الإستقلال عندما تتوافر قيود تحد من قدرة الحكومة على الإقتراض من المصرف المركزي.

قدم كوكيرمان بشكل أساسي في دراسته عام 1992 مؤشرين للإستقلالية المصرف المركزي هما :

- المؤشر القانوني الغير مثقل LVAU، و المثقل LVAW.
- مؤشر سرعة تغير المحافظ TOR: و يعرف هذا المؤشر بأنه متوسط الحكم لحكام المصارف المركزية، و يتم حسابها بقسمة عدد من حاكمي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة.

مؤشر سرعة تغير المحافظ TOR= عدد محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة / عدد سنوات هذه الفترة.

8) مؤشر بيترسون (Petursson G Thorarlnn)

ينشأ مؤشر بيتريسون في تحديد إستقلالية المصرف المركزي CBI، من تحليل خمسة معايير و يستند الوزن النسبي من كل معيار على أهميته لتحقيق CBI، ووفقا لمؤشر بيترسون مقياس إستقلالية المصرف المركزي محدد ب: 0.7 إلى 65 نقطة.

9) مؤشر الإلتزام النقدي (moc) Monetary Commltment

تعتمد سمعة المصرف المركزي على الأداء الإشرافي و النقدي من جانب، و على الموقع المؤسساتي العام من جانب آخر، و مع التركيز على القواعد القانونية، و يعتمد الموقع المؤسساتي العام على ميزات النظام النقدي، وذلك بحسب فريتج (Freytag :2001). و تتغير نوعية النظام النقدي بقدر درجة إلتزامه على إستقرار الأسعار، وعلينا أن نميز بين نوعين من المفاهيم ذات الصلة بهذا الإلتزام:

- الإلتزام النقدي.
- إستقلالية المصرف المركزي CBI.

10) مؤشر غيسولو إنريكو (Glsolo Enrlso :2009)

يدرس هذا المؤشر إستقلالية المصرف المركزي من خلال النقاط الخمس التالية:

- **أولا**: أهداف المصرف المركزي.
- **ثانيا**: صياغة السياسة النقدية.
- **ثالثا**: الإستقلال السياسي.
- **رابعا**: الإستقلال الإقتصادي.
- **خامسا**: المساءلة.

حيث أن كل نقطة من النقاط الخمس السابقة تقدم عددا مختلفا من البيانات، فأهداف المصرف المركزي و المساءلة تقدم نقطتين ، و تقدم صياغة السياسة النقدية و الإستقلال الإقتصادي أربع نقاط و يقدم الإستقلال السياسي سبع نقاط، كما أن هذا المؤشر محدد بثلاثة إلى خمسة درجات، و إن كل واحدة تتراوح نتيجتها من 1-

أدنى درجة لإستقلالية المصرف المركزي إلى 1 أعلى درجة لإستقلالية المصرف المركزي. و توصل إنريكو إلى نتيجة رأى من خلالها العلاقة بين إستقلالية المصرف المركزي و للتضخم المنخفض، و تعتمد العلاقة بشكل كبير على تنفيذ هذا القانون في تلك الدول.

المطلب الرابع: عناصر و محددات إستقلالية البنك المركزي.

أولا : عناصر إستقلالية البنك المركزي: يمكن تقسيم الإستقلالية لمجموعة من العناصر:[1]

- **الإستقلال السياسي:** يعرف الإستقلال السياسي بأنه القدرة لدى المصرف المركزي على إختيار الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فهو عامل مهم بالنسبة للسلطة النقدية في تسيير أمور الإدارة النقدية الفعالة.وبعزل السياسة النقدية عن التأثيرات السياسية ينتج مصرف مركزي مستقل و سياسة نقدية أكثر إستقرار.
- **الإستقلال القانوني:** يمثل المصرف المركزي المصدر الرئيسي لتحديد سلطات و مسؤوليات المصرف المركزي، و أن أي قصور في تحديد أو وضوح السلطات و المسؤوليات في قانون المصرف المركزي سيترتب عليه قصور في أداء الوظائف المحاطة به، وإستقلال المصرف المركزي يعتمد بشكل رئيسي على التطبيق الفعلي لا على الإطار القانوني و الإستقلال القانوني للمصرف المركزي لا ينفع ما لم تقدم الحكومة مجموعة جديدة من الحوافز للإنخراط في السلوك التقديري لدوافع سياسية، و إن تعزيز الإستقلال القانوني للمصرف المركزي له تأثير في التفاعل بينالسلطتين المالية و النقدية.
- **الإستقلال المالي:** الإستقلال المالي يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الإستقلال العام (الشامل) للمصرف المركزي، يتعلق الإستقلال المالي بحرية المصرف المركزي في الإشراف على الإنفاق الحكومي بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تمويل المصرف للإئتمان، و إن الوصول المباشر أو الآلي للحكومة إلى القروض المصرفية المركزية، يعني بشكل طبيعي أن تخضع السياسة النقدية للسياسة المالية.
- **الإستقلال الوظيفي:** يشير الإستقلال الوظيفي إلى الحرية الفعلية التي يتمتع بها المصرف المركزي، ليس في تحديد الأهداف التي تستوجب متابعتها فحسب، بل في إدارة السياسة النقدية التي تتضمن إختيار الأدوات، وهي تحدد بالنظر إلى المسؤوليات، مهام المصرف المركزي، و أهدافه، و كذلك بالنظر إلى مدى إستقلاليتها المالية. فكلما كانت أهداف السياسة النقدية عديدة أو غير واضحة أو غير موجودة أصلا، قلت درجة إستقلالية المصرف المركزي. فالاستقلال الوظيفي يرتبط بإستقلال الهدف، أي بالمرونة الممنوحة للمصرف المركزي في صياغة وظيفة الإستقلال (تنفيذ السياسة النقدية) و ما يعني بت جميع الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية و إستقرار الأسعار.
- **الإستقلال المؤسساتي:** استقلال التعليمات والأوامر عن الحكومة و البرلمان، وللإستقلال المؤسساتي علاقة مع استقلال سياسة المصرف المركزي، التي ترتبط بالمرونة الممنوحة للمصارف المركزية في صياغة و تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها. كما تتوقف درجة الإستقلال المؤسساتي على :

1 خورشيد نجاة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-81.

الانتداب السياسي و القانوني الواضح للمصرف المركزي، وتعليمات السلطات الحكومية التي يتلقاها المصرف المركزي.

- **الإستقلال التنظيمي**: و هو تعين الأشخاص المكلفين بصياغة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج المصرف المركزي و يشير الاستقلال التنظيمي إلى المدى الذي تنأى فيه الحكومة بنفسها عن التعيين و إلى فترة حكم مسؤولي المصرف المركزي، و إلى إقالة كبار المسؤولين في المصرف المركزي و مجلس الإدارة، و يشمل أيضا مدى و طبيعة تمثيل الحكومة في مجلس إدارة المصرف المركزي. فقانون المصرف المركزي السويدي مثلا يضمن درجة عالية من الاستقلالية الشخصية لأعضاء المجلس التنفيذي للمصرف المركزي السويدي بعد كل انتخابات عامة، و البرلمان السويدي يعين أحد عشرا عضوا للمجلس العام(Sverlge Riksbank) لمدة أربع سنوات ، وهو بدوره يعين ستة أعضاء في المجلس التنفيذي مدة ستة سنوات كاملة، ويقرر المجلس راتبا المجلس لأعضاء المجلس التنفيذي و شروطا أخرى للعمالة.

ثانيا : محددات إستقلالية البنك المركزي: مثلما كان هناك من يؤيد فكرة إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومات من خلال المبررات والحجج فإن هناك مجموعة من الأفكار و الآراء التي جاء بها مؤيد وعدم إستقلالية البنوك المركزية و التي تمثلا بالآتي: [1]

- ينطلق الرافضون لفكرة إستقلالية البنوك المركزية من التعارض في ما بين المؤيدين لإستقلالية أنفسهم فمنهم من يرى بأن الإستقلالية تتمثل في إستخدام الأدوات النقدية فقط تحقيق أهداف السياسة النقدية
- إن الإستقلالية ليست شرطا ضروريا وليست بالتأكيد شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي و فعال.
- و يدعم (مالتون فريدمان) معارضة لوجود بنك مركزي مستقل، بالقول أن مصدرا كبيرا من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطىء عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام.
- و يرى (دي كوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة و من ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالإستقلال منى الحكومة وخاصتا في شؤون السياسة النقدية، و سياسة التمويل الخارجي.
- نظرا لمشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فإن هذا يمنحها الحق بالتدخل في سياسته.
- من أوجه القلق الأساسية بشأن إستقلالية البنوك المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فمادامت للبنوك المركزية بواعثها و أهدافها الداخلية الخاصة فإنها قد تتعارض مع إنتهاج سياسة نقدية غير تضخمية .

1 خلف محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77.

المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي

قبل التطرق إلى التمويل غير التقليدي نقوم بتعريف التمويل بصفة عامة على انه:" مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية ".[1] ومن ثم التركيز على التمويل غير التقليدي الذي أصبح إجراء لابد من القيام به وقد بات من المواضيع حديث الساعة ،حيث اعتبر إجراء جد استرجالي في الحكومة الجزائرية .

المطلب الأول: عموميات عن التمويل غير التقليدي

أولا: مفهوم التمويل غير التقليدي

- **يعرف التمويل غير التقليدي على انه** : سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي ، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بشراء أو بيع الأصول المالية من اجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات الفائدة الصفرية).[2]
- **ويعرف أيضا على انه:** هو قضية تسيير اقتصادي لمدة خمس سنوات كأقصى حد، ويخضع لمعطيات ودراسة اقتصادية معمقة للاختصاصين، وتتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة لتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية.[3]
- **ويعرف قانونيا** : في المادة 45 مكرر على أنه: يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي لمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:
  - تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
  - تمويل الدين العمومي الداخلي.
  - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.[4]

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات. ومن خلال هذه المادة فإن التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية ، تمويل الدين العام الداخلي ، وتمويل صندوق الاستثمار الوطني حيث سيترافق هذا مع العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء.

---

1 يوسف حسن، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 210.

2 على صاري، السياسة النقدية الغير تقليدية " الأدوات و الأهداف " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، العدد 04 ، 2013، ص 64.

3 المرسوم الرئاسي رقم 86/18، المؤرخ في 2018/03/05، محافظ بنك الجزائر، محمد لوكال، الجريدة الرسمية، العدد 15، بتاريخ 2018/03/07.

4 مسيلتي نبيلة، بن زعمة سليمة، و آخرون، التمويل غير التقليدي في الجزائر– واقع و آفاق، مجلة اقتصادية معاصرة ، العدد 01، 2018.

- **من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتمويل غير التقليدي على انه:** سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية النمطية غير فعالة، وتعتبر أخر ملجأ للبنك المركزي.[1]

ثانيا: خصائص التمويل غير التقليدي

من خلال التعاريف المذكورة سابقا نستخلص جملة من الخصائص:[2]

- التمويل غير تقليدي يكون نقدا حيث يدخل إلى الخزينة العمومية عن طرق الحساب الجاري المفتوح لها في لبنك المركزي.
- التمويل غير التقليدي حديث النشأة طبقت في كل من بريطانيا وأمريكا عام 2008 جراء الأزمة المالية التي عصفت بالسيولة.
- التمويل غير التقليدي يتم بموجب عقد بين المقترض (الخزينة العمومية) والمقرض بنك (الجزائر) أو أحد المؤسسات المالية وهو الدائم الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى المقترض والذي يتمثل في الدولة التي تتعهد برد المبلغ القرض مضاف إليه الفوائد السنوية (علاقة ذاتية).
- التمويل غير التقليدي يعد من الإيرادات الائتمانية فقد تحتاج الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة، بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها العادية، فهو مورد من موارد الدولة التي تتصف بدورية بل هي إجراء استثنائي.
- التمويل غير التقليدي محدد المدة وفقا لأحكام المادة45مكرر1 من قانون النقد والقرض المذكور أعلاه عملية التمويل غير التقليدي محدد المدة ب5 سنوات.
- يهدف التمويل غير التقليدي خلال الخمس سنوات لغرض معين يحدده قانون إصداري متمثل في الوصول لتوازنات المالية العامة سواء كانت توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات للدولة، اذا هدفه تحقيق المصلحة العامة .

ثالثا: أسباب اللجوء لتمويل غير التقليدي:

هناك عدة أسباب أدت إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من بينها:[3]

- التقهر الرهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الاقتصاد الجزائري).
- ارتفاع نسبة التضخم.
- تراجع مداخيل صندوق الاستثمار.

1 يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2 نصيرة بحلولي، التمويل غير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2017-2018، ص 09-11.

3 طاهر بختة، التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائري، المجلد05 / العدد: 01 (2019)، تاريخ الاستلام: 08/03/2019 - تاريخ القبول:20/03/2019 تاريخ النشر: 30/04/2019 ،جامعة مستغانم، ص ص 37،38.

- هشاشة قاعدة الاستثمارات الأجنبية وتفضيل مستثمرين
- تزايد انخفاض قيمة العملة الوطنية(فمثلا عندما يفتح قطاع الخدمات بكل رافده وفي شتى أبعاده كما هو الشأن بالنسبة للسياحة ويحدث طلب على الدينار الجزائري وترتفع قيمته .
- عدم تحصيل ما يسمى اصطلاحا في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء الذي يعد بالملايير.
- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015 و 2016 .
- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية.
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار .

المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي وفق قانون النقد والقرض وأهم التحديات والإصلاحات المصاحبة له :

أولا: التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض[1]

تعرضت مداخيل الخزينة العمومية في الجزائر إلى ضغوط كبيرة ناتجة عن انخفاض شديد في الإيرادات، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض في أسعار البترول في السنوات الأخيرة، يحدث هذا في ظل النمو المستمر في النفقات الناتجة عن تزايد نفقات التسيير والتجهيز، وهو ما جعل الحكومة تلجأ إلى تعديل قانون النقد والقرض في اتجاه نحو الاعتماد على السياسات النقدية لحل الأزمة.

1) التأطير التشريعي للسياسات النقدية في الجزائر :

حاولت الجزائر منذ الاستقلال إرساء قاعدة تشريعية للسياسة النقدية بإنشاء الخزينة الجزائرية ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 62 —44 المؤرخ في 13 —12 —1962، ثم تتالت القوانين التي تؤطر هذه السياسات، وكان أهمها على الإطلاق قانون 90/10 الذي حدد مختلف الآليات التي تسمح لبنك الجزائر بتمويل الاقتصاد والتأثير على المتغيرات النقدية في البلد. مع مطلع الألفية تم تعديل هذا القانون بالأمر رقم 03/11 استجابة للتطورات الحاصلة على في المجال البنكي؛ خاصة تلك المتعلقة بالفضائح المالية. وسنة 2010 جاء تعديل آخر بالأمر 10/04 والذي جاء لتحديد قواعد الشراكة الأجنبية في المجال المصرفي، خاصة منها ما تعلق بالقاعدة وبعد الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير للإيرادات على إثر

1 د/ حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ،مجلة ميلات للبحوث والدراسات، العدد 1 / جوان 2018، تاريخ الاستلام:23/03/2018 تاريخ التعديل: 2018/6/5 تاريخ قبول النشر: 2018/16/6، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة – الجزائر، ص ص05-10 .

الأزمة البترولية منذ 2014؛ تم التفكير في بدائل تشريعية للتخفيف من الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، فجاء اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض يسمح .الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات من تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية. هذا المقترح تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر2017.

2) أسس التمويل غير التقليدي وفق قانون 17/10 :

لتحديد أسس تطبيق التمويل غير التقليدي الذي ينص عليه هذا القانون لابد من الإجابة أولا عن التساؤل الكبير: هل يتم طبع أو إصدار النقود في هذه العملية؟ ويظهر من خلال القانون أن الأمر يتعلق بعملية إصدار نقدي جديد، وهذا الإصدار يجعلنا نرجع قليلا إلى علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية في الأمر 03/11، وكذا محددات سقف الإصدار النقدي الجديد:

أ- سقف الإصدار النقدي قبل قانون 17/10

من خلال قانون 90/10 وما جاء بعده يمكن التعرف على الحالات التي يقوم فيها بنك الجزائر بإصدارات نقدية جديدة، والتي نوردها فيما يلي:

- **الذهب النقدي والعملات الأجنبية:** تتم تسوية عملية التبادل التجاري بين الدول عن طريق العملات الصعبة والذهب النقدي، وينتج عن ذلك فوائض لدى الدول المصدرة، غير أن هذه الفوائض سواء من الذهب النقدي أو من العملات الأجنبية لا يتم تداولها محليا، وعليه تقوم البنوك المركزية بتحويل هذه الفوائض إلى عملة وطنية، بتعبير أخر يتم إصدار مقابل نقدي محلي للفوائض المحققة، وهو ما يعني أنه يتم طبع نقود جديدة بغطاء الفائض في الذهب النقدي والعملات الأجنبية. في الجزائر وقبل قانون 17/10 كانت هذه الفوائض وعلى صعوبة تحقيقها- حيث يستلزم الأمر تحقيق فائض تدفق خارجي موجب، يتم تحويلها إلى العملة الوطنية، أي أن سقف إصدار النقود وفق نظام التغطية بفوائض الذهب النقدي والعملات الأجنبية هي القيمة الكلية لهذه الفوائض.
- **سندات الخزينة:** تحتاج الخزينة العمومية أثناء تسييرها للنفقات العمومية إلى تمويل الأنشطة الحكومية، ويحدث أن تفوق إيرادات الخزينة النفقات الإجمالية في وقت معين، وهو ما يستوجب حصولها على تمويل من البنك المركزي، ففي الجزائر تطلب الخزينة العمومية تسبيقات من بنك الجزائر لتغطية العجز في الميزانية. التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض العمومية، والذي يظهر حين تتجاوز النفقات المستمرة قيمة الإيرادات المقطعة عبر الزمن". تحديده وفيما يتعلق بسقف الإصدارات النقدية مقابل هذه التسبيقات فقد قبل قانون 17/10 بقيمة 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، على أن يكون استحقاق هذه الأموال خلال 240 يوما". كما يقوم بنك الجزائر بعملية شراء لسندات الخزينة بهذه القيمة، وتمر عملية البيع والشراء من خلال السوق ما بين البنوك.

- **إعادة الخصم**: يعتبر البنك المركزي آخر ملجأ للاقتراض عند البنوك التجارية، وتتم الإقراض عن طريق تقديم بعض الأصول التي تملكها هذه البنوك للبنك المركزي، وتتمثل هذه الأصول أساسا في السندات التجارية، والتي تحصل عملية الإقراض هذه عملية البنوك التجارية عن طريق عمليات الخصم، وتسمى بإعادة الخصم، فالبنك المركزي يحصل على مقابل أو عمولة مقابل خصم هذه السندات المخصومة سلفا من طرف البنوك ويمكن تسمية هذه العملية بالاقتراض الوطني. في الجزائر لم تفصل القوانين المصرفية في الأوراق المقبولة لعملية الخصم من طرف بنك الجزائر، وتبقى تقديرات البنك المركزي لسقف الإصدار مقابل هذه الأوراق بما يراه من الوضع الاقتصادي السائد، وقراءته للسياسة النقدية الواجب إتباعها في ظل هذه الأوضاع". كل هذا يقودنا إلى القول أن سقف الإصدار النقدي في هذه الحالة يرجع إلى تقديرات البنك المركزي والسياسات المنتهجة، ففي التعليمة رقم 02 المؤرخة في 24 مارس 2016 حدد بنك الجزائر هذه السندات.
- **سندات الخزينة العمومية**: وتتمثل في سندات الخزينة قصيرة الأجل (مدتها تقل عن سنة)، وسندات خزينة متوسطة الأجل (تتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات).

3) آلية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وفق قانون 17/10 :

جاءت هذه الآلية لتطيل التمويل غير التقليدي المبني على هذا الطرح يتوجب علينا شرح عملية التمويل وآلياتها من خلال كونها:

أ- استثنائية

وذلك لارتباطها المباشر بمسببات الاعتماد عليها وهي حدوث العجز، وارتباط هذا الأخير أساسا بحجم النفقات والإيرادات، وعليه يمكن القول أن هذه العملية جاءت كحل ظرفي لضغوط الأزمة النفطية على مداخيل الدولة. وبتعبير رياضي وبالبحث في مسببات الاعتماد على التمويل غير التقليدي؛ يمكن القول أن التمويل غير التقليدي سيزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، وسيجعل هذه الأخيرة دالة في عجز الخزينة العمومية، وهذه الأخيرة دالة في حجم الإيرادات والنفقات، والتي بدورها تتبع متغيرات كثيرة هي حجم نفقات التسيير والتجهيز وكذا أسعار النفط وحجم الإنتاج وأسعار الصرف... الخ.

وبالرجوع إلى مسببات الأزمة النفطية من جهة، وإلى توقعات الخبراء يمكننا الحكم باستمرار الفوائض في المعروض من النفط في الأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى انحصار الطلب بسبب انخفاض وتيرة النمو في دول كالصين والبرازيل، وكذا عدم تعافي الاقتصاد الأمريكي من آثار الأزمة المالية، هذا بالإضافة إلى التطوير التكنولوجي المستمر الذي تعرفه تقنيات استخراج الغاز الصخري والتي ينتج عنها تخفيض مستمر في تكاليفه، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج استمرار الأسعار عند هذه المستويات في المدى المتوسط، أو على الأقل عدم ارتفاعها فوق عتبة 70 دولار للبرميل (تكلفة استخراج برميل من الغاز الصخري)".

من خلال ما سبق يمكن القول أنه وبارتباط التمويل غير التقليدي بالأزمة؛ فإن اعتماده سيستمر ما لم تحدث تغييرات جذرية في المنظومة الجبائية، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى متغير آخر ستتزايد أهميته بشكل كبير في السنوات القليلة القادمة، هذا المتغير هو حجم الإنتاج، خاصة إذا ما علمنا أن إنتاج النفط في الجزائر بلغ أدنى مستوى له منذ 20 سنة ليقارب مسح أجرته وكالة رويترز المليون برميل يوميا.

ب- محددة بمدة زمنية

تحديد فترة الاعتماد على التمويل غير التقليدي بخمس سنوات، غير أننا يمكن أن نعتبر ذلك هامشيا، حيث أن ما يهم أكثر من الناحية الاقتصادية والرياضية إذا ما نظرنا إلى الدوال السابقة هو قيمة المبالغ التي يتم إصدارها، أي بمعنى أصح هو قيمة العجز في ميزانية الخزينة، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإصلاحا جذريا للمنظومة الجبائية، وذلك لتوسيع الوعاء الجبائي وتنويعه.

ت- تتم عن طريق سندات الخزينة

وهنا تم التأكيد على أن بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة مقابل شرائه للسندات التي تصدرها، وذلك مع علمنا بكون قيمة السندات هي قيمة العجز أو القيمة التي تحتاجها الخزينة لتوازن بين النفقات والإيرادات.

ث- شراء بطريقة مباشرة

على خلاف التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في ظل القوانين السابقة، والتي تميزت بكونها تمر عبر السوق ما بين البنوك، أي أن بنك الجزائر يقوم بشراء سندات الخزينة التي يتم طرحها للاكتتاب في السوق ما بين البنوك interbancaire é le March؛ فوفق قانون 17/10 يقوم بنك الجزائر بتمويل مباشر، أي يقوم بشراء هذه السندات دون مرورها على الدائرة المصرفية.

ج- غير محددة من حيث سقف الإصدار

وهو ما تم شرحه سابقا، حيث لا يوجد حد معين حتى الآن للمبالغ التي يتم إصدارها خلال المدة المعتمدة في التمويل غير التقليدي، هذا رغم تصريحات وزير المالية بأن المبالغ لن تتعدى 2659 مليار دج، وهذا في ظل توقعات بتناقص عجز الميزانية العام ليصل إلى الصفر خلال عام 2019/11. كخلاصة لما سبق يمكن القول أن التمويل غير التقليدي الذي سيتم انتهاجه في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 17/10 يتمثل في إصدار النقود من طرف البنك المركزي لتغطية عجز الخزينة العمومية بشكل مباشر لمدة خمس سنوات، وهو ما يطلق عليه لوحة النقود أو billets : planche ، وهو ما يعني أنها عملية طبع نقود مشروطة بعجز الخزينة ومحددة زمنيا بخمس سنوات، في حين أنها غير محددة بسقف معين.

ثانيا: أهم التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة لتمويل غير التقليدي:[1]

1) من بين أهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي نذكر ما يلي:

من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة البترولية لسنة 2014:

- ترشيد النفقات و فرض معدلات ضريبة جديدة و مرتفعة و التخلي التدريجي للدعم الاجتماعي.....الخ.
- الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأكيد أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها ف ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10%
- فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر بـ : 1.5 2018 ، هذا ما يبين نظرته التشاؤمية لهذا النوع من التمويل مع أن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية.

  إن الدول التي تبنت سياسة التمويل غير التقليدي كاليابان وبريطانيا وأمريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من إنتاج وطني ، ومع ذلك لم تسلم من الأزمات خاصة أزمة الرهون العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين ف الجزائر فاعتمادها هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع
- انهيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي، مما سينتج عنه أزمة لدى الأفراد حيث تصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة من السلع والبضائع ثم تنتقل الأزمة إلى المؤسسات بسبب التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور"، خاصة عند الرجوع لتصريحات الوزير الأول عند حديثه عن تسديد الأجور لشهر جانفي 2018، مما يؤدي إلى:

- ارتفاع نسبة البطالة وتنتقل الأزمة من اقتصادية إلى اجتماعية، يؤكد محللون وخبراء أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تنطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو فنزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة إفلاس ويعتقد المحللون أن هذا الخيار مرتبط أساسا برئاسيات 2019 أي أن الحكومة ستسير الوضع بالمتاح إلى غاية الموعد الرئاسي المقبل، وهو ما يؤكده مسؤول الأبحاث في "ساكسوبنك " حيث

1 أنفال نسيب ، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال المجلد 05 / العدد: 01 (2019)، تاريخ الاستلام: 21/03 /2019 -تاريخ القبول: 27/03/2019 - تاريخ النشر: 30/04/2019 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص ص15-18.

يرى أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل سيؤدي الزيادة في المعروض النقدي مما سيولد التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة.

2) ومن بين الإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر :

لتحقيق أهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تم اعتماد مرسوم تنفيذي تضمن مجموعة من التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية وذلك من خلال أربع محاور وهي:

أ- استعادة توازنات خزينة الدولة ومن بين أهم الإصلاحات التي تضمنها هذا المحور نذكر مايلي:

- ✓ تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة. عصرنة مجموعة الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية وذلك من خلال استكمال وإصدار القانون العضوي خلال سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية. اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طرق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات الحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية وإدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019.
- ✓ تحسين الإيرادات الجبائية العادية من خلال التعجيل ببرامج انجاز مراكز الضرائب ومكافحة الغش الجبائي .
- ✓ تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز وذلك للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها
- ✓ إجراء إحصاء وطني لمداخيل الأسر في 2018 تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية والشروع تدريجيا في سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر.
- ✓ الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد.

ب- استعادة توازنات ميزان المدفوعات : والتي تتضمن ما يلي:

ترشيد الواردات من السلع والخدمات من خلال عدة تدابير من بينها :

- إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع والخدمات في سنة 2018 طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخيم الفواتير.
- ترقية الصادرات حتى المحروقات

ت- الإصلاحات الهيكلية و المالية: وتتضمن ما يلي:

- وضع إطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جبائية محلية.
- تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض خاصة من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية.

ث- **الإصلاحات الهيكلية –الاقتصادية:** والتي تشمل ما يلي:

- اعتماد آليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية وإصلاح سوق العمل وترشيد الإنفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية.
- عصرنه القطاع ألفلاحي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال.

إن كل العمليات المدرجة في إطار تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي هي مدروسة ومتابعة من قبل لجنة على مستوى بنك الجزائر تضم إطارات من وزارة المالية و الهيئات ذات الصلة، والتي هي مكلفة كذلك بمباشرة الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية الأساسية لمرافقة هذا التمويل و إعادة التوازن .

المطلب الثالث: الإطار الفني والتقني لتمويل غير التقليدي وخطر التضخم.

الإطار الفني والتقني للتمويل غير التقليدي:[1]

أولا: الإطار الفني والتقني لتمويل غير التقليدي.

يتمثل التنظيم الفني و التقني للتمويل غير التقليدي في مجموعة من الإجراءات و التنظيمات الفنية التي يتعين اتخاذها منذ بداية التفكير في القيام بهذا التمويل الاستثنائي و الظرفي و تضم هذه الإجراءات عملية إصدار الاتفاقية بين وزارة المالية كن جهة و البنك الجزائري من جهة أخرى و الأساليب المحددة لذلك و أخيرا عمليات انقضاء هذا الاتفاق في المواعيد المحددة سلفا، و سنتناول هذه الموضوعات من خلال ما يلي:

1) **إصدار التمويل غير التقليدي:** يقصد بإصدار التمويل غير التقليدي العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتبة لها عن طريق إصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر وفقا للشروط التي ينص عليها قانون النقد و القرض. و تشير مسألة إصدار التمويل غير التقليدي لعنصرين مهمين هما:

❖ **العنصر القانوني:** يقصد به قواعد الصلاحية لإصدار هذا الإتفاق.

❖ **العنصر التقني:** أي الوسائل التي تمكن وزير المالية ن تسليم السندات إلى البنك الجزائري.

I- **العنصر القانوني**

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال يتمحور حول تحديد السلطة صاحبة الصلاحية و المخولة للقيام بإجراءات إصدار التمويل غير التقليدي؟

وللإجابة على هذا التساؤل نسارع في القول بأنه من ناحية المبدأ فإن السلطة صاحبة الصلاحية هي السلطة التشريعية، غير أن صلاحية السلطة التنفيذية تبقى واسعة في هذا المجال.

1 نصيرة بهلولي ، مرجع سبق ذكره، ص 24-29.

1- صلاحية السلطة التشريعية لإصدار التمويل غير التقليدي:

في معظم الدول المبادئ الدستورية العامة تتطلب ضرورة موافقة ممثلي الشعب على إصدار التمويل غير التقليدي، حيث تتم موافقة السلطة التشريعية على هذا الإصدار بموجب القانون طالما أنه يحمل الدولة أعباء مالية هامة، و هذا ما أخذ به المؤسس الدستوري الجزائري، حيث تنص المادة 140 الفقرة 14 من الدستور الجزائري على أنه " يختص برلمان الجزائر بتشريع القواعد العامة المتعلقة بإصدار النقود و نظام البنوك فقانون النقد و القرض هو قانون شكلي إجرائي لا يخلق قواعد قانونية مجردة، فكل ما يتضمنه موافقة السلطة التشريعية على قيام السلطة التنفيذية بإصدار التمويل غير التقليدي و طبقا لشروط معينة مثله مثل قانون المالية ". مثال: المادة 02 من القانون رقم 90 / 36 المؤرخ في 1990/12/31 و المتضمن لقانون المالية 1991، و عليه تم تعديل الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض.

2- أسباب موافقة السلطة التشريعية على إصدار التمويل غير التقليدي: ويرجع ذلك لأسباب سياسية واقتصادية:

- ☒ إن الرقابة السياسية التي تمارسها السلطة التشريعية سواء كانت قبلية أو أثناء التنفيذ أو بعده على الموارد المالية للدولة وخاصة أوجه اتفاقها لدليل على مدى سلطتها في مراقبة تصرفات الإدارة في مجال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات لذا من الطبيعي إن تحرص المجالس التشريعية على جعل الموافقة على إصدار التمويل غير التقليدي من الصلاحيات التي تدخل في اختصاصها.
- ☒ ضرورة موافقة السلطة التشريعية على الإيرادات العامة وكيفية إنفاقها لها وعليه يعتبر حق هذه السلطة في اعتماد إصدار التمويل غير التقليدي ،نتيجة منطقية لحقها فرض الضرائب، فلو أجيز للسلطة التنفيذية الالتجاء لإصدار التمويل غير التقليدي دون موافقتها لعمدت إلى ذلك في كل حالة يرفض فيها نواب البرلمان فرض ضرائب جديدة فمناقشة البرلمان للنفقات المغطاة عن طريق التمويل غير التقليدي يؤدي إلى الحد من الإسراف العمومي.
- ☒ مناقشة السلطة التشريعية لتمويل غير التقليدي وبالتالي الرأي العام يعد فرصة لمعرفة مبررات هذا الإصدار واتجاهات إنفاقه وتخصصاته المختلفة مما يكون خير وسيلة لإعلان وإضفاء الشفافية أكثر في القيام به.

3- صلاحيات السلطة التنفيذية: بعد أن يصدر القانون الذي يسمح للحكومة باللجوء لتمويل غير التقليدي فان هذه الأخيرة تبدأ بتحديد تفاصيل الإصدار وذلك بإصدار تعليمات إلى وزير المالية الذي بدوره يبدأ في اتخاذ القرارات الإدارية التالية :

- القرار الإداري الأول يتضمن تحديد طريقة الإصدار السعر والفائدة.
- القرار الإداري الثاني يبحث في تفاصيل الإصدار كتعيين تاريخ البداية والنهاية ومكان الإصدار، التسهيلات بالدفع وقيمة الاكتتاب.

II- العنصر التقني

ويشمل هذا العنصر على نقطتين تتمثل الأولى في عناصر إصدار التمويل غير التقليدي وثانيا في طرق إصدار التمويل غير التقليدي.

1) **عناصر التمويل غير التقليدي:** يقصد بهذه العناصر مجموعة من الأوضاع التي تحيط بإصدار التمويل غير التقليدي وتتصل ببحث قيمته أي المبلغ المكتتب به وشكل سندات إصداره والفائدة المقررة بشأنها .

أ- **مبلغ التمويل غير التقليدي (قيمته):** و يقصد به المبلغ الذي يصدر به التمويل غير التقليدي و قيمة هذا المبلغ إما أن تكون محددة منذ البداية و هو ما يسمى بالتمويل غير التقليدي محدد القيمة و إما أن تكون غير محددة القيمة و هذا ما يعرف بالتمويل غير التقليدي غير محدد القيمة.

- ✓ **التمويل غير التقليدي محدد القيمة:** هو المبلغ الذي تحدده الدولة مقدما و تقوم بإصدار سندات بقيمته ويتوقف الاكتتاب عند بلوغ هذا المبلغ.
- ✓ **التمويل غير التقليدي غير محدد القيمة:** قد لا تحدد الدولة قيمة إصدار التمويل غير التقليدي و إنما تحدد مدة معينة تقبل جميع الاكتتابات التي تقدم خلالها و يحدث ذلك في الحالات التالية:
  - إذا واجهت الدولة أزمات اقتصادية.
  - إذا خشت الدولة ألا يغطي المبلغ الذي هي حددته.
  - إذا كانت الدولة في أمس الحاجة لأموال كثيرة و هذا بالفعل ما حدث في الآونة الأخيرة في الجزائر يبدو أن له نفس الأسباب المشار إليه أعلاه.

ب- **سعر الإصدار:** يكون سعر الإصدار بسعر التكافؤ اذا كانت القيمة الاسمية للسند معادلة للقيمة الفعلية التي تقبضها الخزينة العمومية ثمنا لهذه السندات، فسعر إصدار التمويل غير التقليدي بسعر التكافؤ لان القيمة الاسمية له تعادل القيمة الفعلية التي قبضتها الخزينة العمومية.

ت- **سعر ومعدل الفائدة:** هناك أكثر من معدل فائدة حيث يجب التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي :

- **سعر الفائدة الاسمي:** هو المنصوص عليه في سندات الإصدار.
- **سعر الفائدة الحقيقي:** هو الفائدة المقدرة بنسبة رأس المال الذي دفع فعلا.
- **سعر فائدة التمويل غير التقليدي:** هو المنصوص عليه في سندات إصدار التمويل غير التقليدي أي سعر الفائدة الاسمي.

2) **طرق إصدار التمويل غير التقليدي:** ويتضمن ميكانيزم إصدار التمويل غير التقليدي:

أ- **تحديد مدة الاكتتاب:** غي حالة ما اذا كان التمويل غير التقليدي محدد القيمة فأنه لا يعلن انتهاء مدة الاكتتاب إلا اذا غطى التمويل غير التقليدي او وجد انه ليس من الجدوى الانتظار أكثر من ذلك على أمل تغطيته، إما في حالة التمويل غير التقليدي غير محدد المقدار فإنه مدة الاكتتاب تكون محددة مقدما، ويكون من الممكن مدها أو تقصيرها، وهذه الأخيرة ما تم القيام بها من طرف السلطات الجزائرية حيث لم يحدد المقدار وحددت مدة الاكتتاب.

ب- **تحديد وسيلة الاكتتاب:** يتم الدفع بسندات مالية صادرة عن الخزينة العمومية.

ت– تحديد كيفية الاكتتاب: فما المقصود بتحديد كيفية الاكتتاب؟

المقصود بها هو الأسلوب الذي تلجأ إليه الحكومة في إصدار سندات مالية في إطار التمويل غير التقليدي فهو تلك العملية المادية التي يتم بواسطتها دفع مبلغ التمويل غير التقليدي وعادة تلجأ الحكومة في مثل هذه الحالات إلى الاكتتاب المصرفي حيث تتفق الخزينة العمومية مع البنك المركزي على شراء سندات مالية اسمية غير محددة القيمة لمدة خمس سنوات عن طريق إبرام اتفاقيات بين الخزينة العمومية ممثلة في المدير العام للخزينة العمومية والبنك الجزائري ممثله في المدير العام للقرض والتنظيم البنكي ترسل إلى وكالة المحاسبة الوطنية لدعوة البنك الجزائري على ضخ المبلغ المتفق عليه لفائدة الخزينة العمومية (مبلغ القرض). بعد التأكيد على عملية الدفع يتم تسجيل القيد المحاسبي.

ثانيا: خطر التضخم الناتج عن التمويل غير التقليدي [1]

قالت الحكومة الجزائرية أنها ستلجأ للتمويل الجديد بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات لأنها تدرك مخاطر التضخم الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية ولمواصلة الإنفاق على الشعب حيث سترتفع الأسعار وتنخفض القدرة الشرائية للمواطن والمستثمرون الوطنيون أو الأجانب الذين سيقرضون الحكومة الجزائرية في المستقبل من خلال شراء السندات الحكومية (القروض السندية) سينتبهون لمسألة التضخم وارتفاع الأسعار وسيصرون على أن تكون الفوائد عالية على تلك السندات لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستنخفض تدريجيا. فعندما ترغب الحكومة الجزائرية في المستقبل في إنفاق مبالغ طائلة من المال لتمويل حرب لا قدر الله لا يمكنها أن تجمع من الضرائب إلا مبلغا محدودا. بعدها يمكن أن تجمع قدر أخر عن طريق الاقتراض. وعندها، إن كانت لا تزال راغبة في إنفاق مزيد من النقود، فإنها ستلجأ إلى طبع نقود جديدة.

لنفترض أن الحكومة تريد إنفاق 6 ملايير دولار في حين أن إيراداتها الضريبية هي 2 مليار دولار فقط. تستطيع الحكومة اقتراض 4 مليار دولار الباقية ببيع سندات الخزينة. لكن قد يشعر المستثمرون بالقلق إزاء ضخامة المبلغ، وربما يطالبون بمعدل أعلى كثيرا من المعتاد. علاوة على ذلك، قد يعترض الجمهور على مثل هذا العجز الهائل (كجزء من إجمالي الموازنة) ويصرون على أن تخفض الحكومة نفقاتها. وفي ظل هذا المأزق قد تقترض الحكومة مليار دولار فقط، ثم تلجأ إلى صك نقود جديدة بقيمة 3 ملايير دولار كي تتمكن من تغطية نفقاتها. وهنا تستغل الحكومة وضعها بوصفها الاحتكار الأوحد لمنظومة النقد لتطبع نقودا جديدة. وكل ما تحتاج إليه الحكومة هو طباعة البنك المركزي نقودا جديدة و إقراضها لوزارة المالية التي تنفقها فيما بعد على برامجها المختلفة.

1 بطاهر بختة، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

المطلب الرابع: الآثار الايجابية والسلبية للتمويل غير التقليدي

وتتمثل فيما يلي:[1]

أولا :الآثار الايجابية:

إن تبني هذا النوع من أساليب التمويل غير التقليدي له أثار إيجابية على الإقتصاد و نلخص أهم النقاط في مايلي:

- ✓ تمويل الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي خصوصا الديون المترتبة عن سندات القرض الوطني للنمو الذي تم إطلاقه في 2016 و السندات الصادرة في مقابل إعادة شراء ديون سونلغاز الصادرة لصالح سوناطراك لتعويض الفارق في أسعار الوقود المستوردة والمياه و دعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
- ✓ الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.
- ✓ الإستقلال المالي و عدم اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، و خدمة دينه المرتفعة.
- ✓ نجاعة هذا الأسلوب في استعادة التوازنات الإقتصادية و المالية الكلية (توازن خزينة الدولة و ميزان المدفوعات)، حيث و حسب البرنامج الحكومي عدة إصلاحات أهمها تعزيز قدرات التقدير و التسيير للنفقات العمومية للدولة و عصرنه مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير و تنفيذ الميزانية، و ذلك من خلال استكمال و إصدار خلال 2018 مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، و اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية للمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية، إضافة إلى الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لإطار النفقات على المدى المتوسط و الشامل 2019-2021 .
- ✓ توسيع قدرة الخزينة العمومية في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم الموارد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي.
- ✓ عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي.
- ✓ تحصيل الشركات المحلية ديونها المستحقة لدى الإدارة، مما سيمكنها بالتالي من البقاء و الاستمرار في التطور.
- ✓ استكمال المشاريع في مجال التنمية البشرية، أو تلك المعطلة في غضون السنوات الأخيرة.
- ✓ ضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي و بالتالي استمرارية المنتوج و مناصب العمل.

1 ريان سعدي، أثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري –دراسة إستشرافية– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،2019/2018،ص ص 50-55.

ثانيا : الآثار السلبية لتمويل غير التقليدي

فضلا عن أثاره الايجابية ، يتسبب أسلوب التمويل غير التقليدي فيء تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل إذ لم ترافق هذه العملية إستراتيجية تنموية محكمة، ترتكز على أسس علمية واقتصادية نذكر منها:

- **ارتفاع معدلات التضخم**: حددت الحكومة الجزائرية مدة التمويل غير التقليدي بخمس سنوات لإدراكها مخاطر التضخم الناتجة عن طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية، طباعة الأوراق النقدية في توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية تؤدي إلى طلب كبير على السلع يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع فتنهار قيمة الدينار ويتسمم، فتصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة من السلع والبضائع، وهذا ما يعرف بانخفاض القدرة الشرائية هذا بالنسبة للأفراد، إما بالنسبة للمؤسسات تعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة، وبالتالي تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات.
- **زيادة الإنفاق الحكومي**: فمن اكبر مخاطر التمويل غير التقليدي كلجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو صك النقود انه يفتح شهية الحكومة في زيادة الإنفاق العمومي ذلك باعتبار أن الأمر لا يشابه القرض من مؤسسات مالية عادية وما يصاحب ذلك من خدمة الدين كما أن صك النقود يعفيها من تسديد أصل القرض وفائدته.
- **ارتفاع البطالة**: أن انتقال الأزمة من الأفراد إلى المؤسسات بعد تعاظم التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة فتتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات.
- **انخفاض الاستثمار والادخار**: وهذا راجع إلى ارتفاع نسب الفائدة في الحكومة وبلجوئها إلى الاقتراض من البنك المركزي فأنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون وتنخفض نسب الفائدة على توفير مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك.
- **ارتفاع الضرائب**: ما تقترضه الحكومة من مبالغ طائلة من خلال التمويل غير التقليدي للإنفاق على الجيل الحاضر فانه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية لكن الأجيال في المستقبل ستعاني لأنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية، هذا وقد أشارت دراسة للمجموعة البريطانية لخبراء الاقتصاد في دراسة حديثة أن 61 من رجال الأعمال المستجوبين يعتقدون إن المناخ الضريبي بعد سنة 2018 "لم يعد مواكب" للاستثمار ذلك أن الرسوم والضرائب تشكل عائقا أما الاستهلاك الخاص لاسيما بعد ارتفاع الأسعار، وقالت الدراسة أن المؤسسات تدفع ضرائب ورسوم غير معللة والتي تؤثر بالضرورة على أسعارها مثل الرسم على النشاط المهني وهو رسم مفروض على حجم الأعمال دون احتساب الرسوم الضريبية المقدرة 1% للمنتجين و2%لشركات الخدمات وهي ضريبة لا تشجع على الإنتاج، وللتذكير فان الجزائر 140 عالميا من حيث الضغط الضريبي ما يشجع السوق الموازي.

خلاصة الفصل

تم الوقوف في هذا الفصل على الإطار النظري للبنك المركزي واستقلاليته والتمويل غير التقليدي حيث قمنا بالتطرق إلى التعريف بالبنك المركزي وأهم وظائفه وابرز سلوكياته ومحدداته كما تطرقنا إلى التعريف بالاستقلالية البنك المركزي والإشارة إلى أهم مؤشراته بالإضافة الى مفهوم التمويل غير التقليدي وأسباب اللجوء إليه وفق تعديلات قانون النقد والقرض مع إبراز أهم الإصلاحات المصاحبة له .

وترتكز دراستنا أساسا على إبراز العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل غير التقليدي وهذا ما سيوضحه لنا الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل أهم الدراسات السابقة لمتغيرات دراستنا وسنقوم بتسليط الضوء على دراسة تطبيقية تتمثل في تطبيق أحد مؤشرات الاستقلالية على بنك الجزائر إلا وهو مؤشر كوكيرمان ومعرفة مدى استقلالية بنك الجزائر من خلاله ، وإبراز أهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الدراسات الأجنبية والعربية السابقة.

المبحث الثاني: المنهجية والأدوات.

المبحث الثالث: النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بإستقلالية البنك المركزي والتمويل غير التقليدي حيث سيتم عرض هذه الدراسات ثم القيام بتقييمها ومعرفة موقع دراستنا من الدراسة السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.

من خلال دراستنا النظرية لإستقلالية البنك المركزي والتمويل غير التقليدي سنقوم بالتطرق الى اهم الدراسات العربية السابقة حول هذين المتغيرين.

أولا : الدراسات السابقة العربية لإستقلالية البنك المركزي وتظم ما يلي:

1. **خلف محمد حمد الجبوري ،دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة للتجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي 56 مجلة تكريت العلوم الإدارية والاقتصادية المجلد07/العدد23/ جامعة تكريت –العراق– سن 2004.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه استقلالية البنك المركزي العراقي من خلال مؤشراته وإبراز دور السياسة النقدية فيه فقد قام البنك المركزي العراقي بإنتهاج سياسة نقدية تتناسب مع طبيعة توجه السياسة لاقتصادية العامة وهي اعتماد آلية السوق بدل التخطيط والإدارة المركزية وتبرز أهم دلائل ومؤشرات إستقلالية البنك المركزي العراقي من خلال:

- ✓ صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.
- ✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ✓ إستخدام أدوات السياسة النقدية.
- ✓ العلاقة بين البنك المركزي والحكومة.
- ✓ الاستقلالية الشخصية.
- ✓ الشفافية والوضوح في نشر البيانات المتعلقة البنك المركزي.
- ✓ الإشراف والرقابة المصارف.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- إن إستقلالية البنك المركزي العراقي لا تخضع الى مقياس معين من ناحية علاقة الاستقلالية لبعض المتغيرات الاقتصادية فقد أثبتت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي من جانب ومعدلات التضخم وعجز الموازنة الحكومية من جانب أخر.

- إتجاه البنك المركزي العراقي وبحسب القانون المشار إليه أنفا صوب العمل على أسس آلية السوق من خلال سعيه لتحقيق هدف أساسي من خلال اعتماده بدرجة كبيرة على الأدوات النقدية غير المباشرة وهذا مخالف لتوجهات معظم البنوك المركزية في البلدان النامية.
- حصول البنك المركزي العراقي على أعلى درجة من الاستقلالية لموجب قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.

2. **هيبة عبد المنعم ،الوليد طلحة ،موجز سياسة إستقلالية البنوك المركزية ، صندوق النقد العربي، العدد السادس سبتمبر 2019 .**

ولقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التجارب الدولية لاستقلالية البنوك المركزية ومنها تجربة البنك المركزي الأوروبي الذي تأسس عام 1998 حيث تميز هذا البنك انه من بين البنوك المركزية الأكثر استقلالية لاسيما خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية.

حيث هدفت هذه الدراسة المتمثلة في استقلالية البنك المركزي في الاتحاد الأوروبي:

- النجاح في الحفاظ على معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال 20 عام الأولى عند مستوى 1.7بالمئة.
- يعزي بشكل أساسي إلى تفويض البنك المركزي الأوروبي بهدف رئيسي يتمثل في الاستقرار السعري .
- يهدف أيضا إلى تحقيق استقلالية البنك المركزي الأوروبي بهدف تحقيق استقرار الأسعار واستقلالية البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية التي اعتمدت اليورو كعملة لها .
- تحديد معدلات الفائدة قصيرة الأجل في دول منطقة اليورو.
- تشجيع الأسلوب الهادئ والبسيط في إدارة نظم الدفع.
- إدارة الاحتياطات النقدية لأعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي.
- تقديم النصح والإرشاد لمؤسسات وحكومات الاتحاد الأوروبي فيما يخص النظم المالية والنقدية ، مثل مراجعة السياسة النقدية قبل تقديما للبرلمان الأوروبي.

3. **منصوري زين ، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وأفاق" جامعة الشلف.**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى:

إيضاح وتحليل بعض النقاط منها:

- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية .
- إيضاح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم.
- تقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثره على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.
- إبراز التطور الفعلي والقانوني لاستقلالية البنك المركزي الجزائري قبل وبعد إصدار قانون النقد والقرض.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر مايلي:

- ✓ أولوية تحقيق استقرار أسعار كهدف لسياسة النقدية.
- ✓ لا يجوز للبنك أن يقوم بشراء أوراق مالية من السوق الأولي ويجوز به ذلك بغرض تنظيم السوق.
- ✓ يجوز للبنك منح وضمان قروض للحكومة لتغطية العجز الموسمي بالميزانية شرط موافقة مجلس إدارة البنك.
- ✓ ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي : أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع لمقياس معين لكنها تتخذ أشكالا مختلفة.

ثانيا: الدراسات العربية لتمويل غير التقليدي.

1. زيوان سامية، تقييم آلية التسيير الكمي في الدول المتقدمة والنامية بالإشارة إلى حالة الجزائر2018،2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2019،2018.

قصد معالجة الإشكالية التالية:

ماهي انعكاسات تطبيق آلية التسيير الكمي على البلدان المتقدمة والنامية ؟ وما سبب تباين هذه الانعكاسات ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ملامسة تطبيق سياسة التسيير الكمي في بعض الدول المتقدمة والنامية.
- الوقوف على مختلف الآثار والانعكاسات الاقتصادية والمالية الناتجة عن تطبيق هذه الآلية في مختلف البلدان منها الجزائر.
- التوصل إلى عدد من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تفعيل هذه الآلية المحلية.

ومن أهم التوصيات والمقترحات المتوصل إليها في هذه الدراسة :

- ✓ الخروج من التسيير الكمي مهمة بالغة الصعوبة اذا يجب الخروج بوتيرة بطيئة فقد ينتج على التضخم ، اذا تم الخروج عن طريق البيع الكلي للأصول فقد تؤدي إلى الزيادة الحادة في أسعار الفائدة على الاحتياطات فإن خسائر الميزانية العمومية تكون كبيرة.
- ✓ نجاح آلية التمويل غير التقليدي تشترط على الحكومة الجزائرية رفع الناتج الداخلي الخام في مدة زمنية قصيرة لتفادي الوقوع في المشاكل .
- ✓ باختصار يمكننا القول أن سياسة التسيير الكمي أثبتت نجاحها في تحقيق هذه الأزمة المالية 2008 وانقضت النظام المالي العالمي من الانهيار بالإضافة إلى إنقاص الدول النامية من الإفلاس إلى أنها غير مضمونة النتائج على المدين المتوسط والبعيد.

2. **محمد هاني ، أسامة بوشريط وآخرون ، العجز الموازني وإشكالية التمويل غير التقليدي في الجزائر ، دراسة تحليلية نظرية لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في قانون المالية 2018 جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم 25افريل 2018.**

وذلك بغرض معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى آلية تطبيق التمويل غير تقليدي في الجزائر؟

يتمثل هدف هذه الدراسة في :

- محاولة تسليط الضوء على سياسة الإصدار النقدي كآلية التمويل غير التقليدي في الجزائر ،يتم اللجوء إليها من اجل تمويل عجز الموازنة العامة التي شهدت أزمة تمويل بعد تراجع إرادات قطاع المحروقات وتهدف الدراسة أساسا إلى:
- تتبع إمكانية تطبيق سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كآلية لتمويل الموازنة العامة لسنة 2018 ومدر تأثير ذلك وانعكاسات السلبية والايجابية في الجزائر.

✓ وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

✓ إن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة التمويل بالعجز من خلال التمويل بالإصدار النقدي.

✓ إن لجوء الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي هروبا من ردة الفعل لدى الأعوان الاقتصاديين الرافضة لزيادة الضرائب والتكاليف.

3. **بربوشي بوجمعة ، عمور عبد القادر، أثر التمويل غير التقليدي على التضخم دراسة تجارب بعض الدول مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار 2018-2019.**

قصد معالجة الإشكالية التالية :

ما أثر التمويل غير التقليدي على التضخم في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أحد أهم أدوات السياسة النقدية وتقديم الحلول الفعالة لإنقاض الاقتصاد الجزائري ومن هذه الأزمة توضح مدى خطورة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري على التضخم في الوقت الراهن.
- بيان أهمية التمويل غير التقليدي في سد عجز الميزانية العمومية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

✓ بينت الدراسة إن تجربة التسيير الكمي ، لاقت نجاحا كبيرا في الكثير من الدول .

- ✓ تعتبر سياسة التمويل غير التقليدي كحل ظرفي "مؤقت" خلال المدى القصير للخروج من الأزمات بما أن هذا النوع من التمويل يعتمد على الإصدار النقدي الجديد من غير مقابل الاحتياطي النقدي والعملات الصعبة وقد توجهت له الجزائر بغية تغطية جز الميزانية العمومية.
- ✓ التمويل غير التقليدي أكثر خطورة في الدول النامية بسبب عدم توفر الآليات لمواجهته على عكس الدول المتقدمة .
- ✓ ومن خلال تجربة الجزائر تبين أن اللجوء لسياسة التمويل غير التقليدي كحل حتمي أخير كان لابد منه فرضته الظروف.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

1. Abdelkader Aguir, L'indépendance réelle de la banque central et le biais inflationniste : une validation empirique , 13 Mar 2013 .

فالغرض الأساسي من هذا العمل هو التحقق من صحة الرابطة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، حيث اتضحت أن هذه الرابطة تفتقر للمتانة في الدول المتقدمة والنامية مع الإشارة إلى قياس درجة استقلالية البنك المركزي من خلال مؤشرات الاستقلالية ولقد لخصت الدراسة بعض النتائج منها :

- ✓ الاستقلالية عنصر أساسي وهام لاكتساب البنك المركزي مزيد من المصداقية والشفافية .
- ✓ ترتبط استقلالية البنك المركزي بشكل ايجابي مع مستوى التضخم في البلدان المتقدمة والنامية.
- ✓ استقلالية البنك المركزي حتمية لابد منها من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والسيطرة على التضخم.

2. Jean Paris-Ferry , indépendance de la banque centrale et budgétaire , Juin 1994 .

اختارت العديد من البلدان مؤخرا استقلالية مصرفهم المركزي حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى فعالية استقلالية البنك المركزي على السياسة المالية ، وإظهار مدى فعالية استقلالية البنك المركزي على بعض الدول مع التركيز الكبير على استقلالية البنوك المركزية ، فقد تخصص البنك المركزي في مكافحة التضخم وإظهار عواقب استقلالية البنك المركزي في تسيير السياسة المالية حيث لخصت هذه الدراسة النقاط التالية:

- ✓ اظهر هذا العمل أن استقلال البنك المركزي متزامن بشكل عام وكبير مع انخفاض مستوى التضخم.
- ✓ استقلالية البنوك المركزية تساهم في شكل كبير في تحقيق الاستقلال المالي والنقدي لدى البنك المركزي.

3. Christophe blot et autre que peut-on attendre de l'assouplissement quantitatif dela BCE , OFCE , N°138 ,(2015)

تناولت هذه الدراسة شرحا لآلية لتسيير الكمي التي اقرها البنك المركزي الأوروبي والأسباب التي دفعته لذلك، بالاظافة إلى دراسة اثر هذه الآلية والتضخم أساسا وتبيان اثر انتقال هذه الآلية إلى مكونات الاقتصاد ككل ، كما وضحت هذه الدراسة أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب البنك الياباني والفدرالي والأمريكي من تطبيق التسيير الكمي واستشراف نتائج هذه الآلية في منطقة اليورو .

ولخصت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل كما ساعدت المصارف الأضعف على الصمود وقت الصدمات المالية
- ✓ أسهمت في استقرار النظام المصرفي .
- ✓ إزالة مخاوف التمويل المستقبلية لدى الأفراد والشركات مما شجع عمليات الاستهلاك والاستثمار.

عموما يمكن القول أن تطبيق سياسة التسيير الكمي في اليابان لم تؤدي الى خروج الاقتصاد

الياباني من حالة الكساد طويل الأجل .

ومع ذلك لا تزال حكومة رئيس الوزراء" شينزو ابي " تسعى جاهدة من أجل تحقيق نمو قوي في ثالث اكبر اقتصاد في العالم رغم العوائق المتمثلة ف انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وركود الأجور.

المبحث الثاني: المنهجية و الأدوات.

سوف نعتمد في دراستنا لقياس إستقلالية البنك المركزي الجزائري مع مؤشر كوكيرمان الذي يعتبر من بين أهم المؤشرات المستخدمة لقياس مدى إستقلالية البنوك المركزية قانونيا و فعليا.

المطلب الأول: منهجية الدراسة .

أولا: مقياس كوكيرمان.

من الصعب قياس درجة إستقلالية البنوك المركزية القانونية، ناهيك عن الإستقلال الفعلي، فقد أشار كوكيرمان إلى أن الإستقلال الرسمي لا يتوقف عن التشريع فقط و إنما على عوامل أخرى مثل الترتيبات غير الرسمية مع الحكومة و نوعية الكوادر المصرفية و سلوك المسؤولين الرئيسيين في البنك المركزي، و هذه العوامل من الصعب قياسها كميا لذلك فقد ركزت أغلب الدراسات على الإستقلال القانوني فضلا عن تركيزها على الدول الصناعية، لقد أضاف هذا المقياس مجموعة أكثر بكثير من تلك المعايير التي تتعلق بالترتيبات المؤسسية الممكنة، و بذلك فإنه يتألف من مقاييس ضمنية، بعضها يتكون من ثلاثة نقاط و بعضها الآخر من أربعة نقاط و غيرها يصل إلى ثماني نقاط. و يتكون هذا المقياس من مقاييس هما :[1]

1. المقياس التشريعي.
2. المقياس الفعلي (الغير رسمي)

و يتكون من ثلاثة مقاييس فرعية و هي:

[1] أ.د. أديب قاسم شندي، ضياء عبد ضيدان، إستقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية و الفعلية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة واسط، العدد (27) أيلول 2017، ص ص 08، 11.

أ- مقياس معدل تغير المحافظ.

ب- مقياس يستخلص من إستبيان يقدم للمختصين.

ت- مقياس يجمع بين المقياس التشريعي و مقياس معدل تغير المحافظ.

1- المقياس التشريعي لإستقلالية البنك المركزي.

لقد وضع كوكرمان و ويب و نبيتي جدولا خاصا بأهم المتغيرات الخواص التشريعية للبنك المركزي المشتقة من قانونه في أربع مجاميع، و تتكون هذه المجاميع من ستة عشر متغير تشريعي مختلف، أعطى كل منها درجة ترتيبية بين (الصفر) و هي أدنى مستوى للإستقلالية (و الواحد) و يمثل أعلى مستوى للإستقلالية . و تتمثل هذه المعايير في مايلي:

- تعيين و عزل و مدة خدمة المحافظ : و أعطيت وزن ترجيحي مقداره (20%) من وزن المعيار بمجمله و تتكون من أربع فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1).
- صياغة السياسة النقدية: و تتضمن ثلاث فقرات فرعية تتراوح قيمتها بين (0-1) من يقوم بصياغة السياسة النقدية و أسلوب حل التعارض بين السلطة التنفيذية و البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة، و أعطيت وزن ترجيحي مقداره (15%) من الوزن الكلي للمعيار.
- أهداف البنك المركزي: معيار أهداف البنك المركزي يتكون من فقرة واحدة تتراوح بين (0-1) وقد أعطي وزن ترجيحي مقداره (15%) من الوزن الكلي.
- الحدود على قابلية البنك المركزي لإقراض القطاع الحكومي: كالقيود الموضوعة على حجم القرض، و المدة، و أسعار الفائدة، و شروط المباشرة من الإقراض، حاز هذا المعيار على أكبر نسبة على وفق مقياس كوكرمان حيث بلغ الوزن النسبي لهذا المعيار (50%) من القيمة الإجمالية و يتكون من ثماني فقرات تتراوح قيمتها بين (0-1) و لكل نقطة وزن ترجيحي خاص بها، فالوزن الترجيحي لفقرة الإقراض المباشر (15%) و الإقراض التوريقي (100%)، و شروط الإقراض (10%) و مستويات الحكومة المحتمل إقراضها من البنك (5%) و كان (2.5) هو الوزن الترجيحي لكل من فقرة تعريف حدود الإقراض و مدة إستحقاق القروض و شروط أسعار الفائدة و منع البنك المركزي من شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية.

2- طريقة إحتساب الرقم النهائي للإستقلالية تتم بالخطوات الآتية :

- تجميع حصيلة الفرات المكونة لكل مجموعة من المجموعات الأربعة كل على إنفراد ثم إستخراج معدل كل فقرة.
- ضرب مجموع الفقرة بنسبة الترجيح المحدد لها لإستخراج النسبة الموزونة لها.
- جمع النسب الموزونة للفقرات الأربعة و يكون الناتج هو الرقم الذي يمثل درجة إستقلالية البنك .

3- قياس و تقييم إستقلالية بنك الجزائر وفق قانون النقد و القرض و أبرز التعديلات الطارئة عليه:

تطلب تحول الإقتصاد الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق إحداث عميق في إطار و وسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض، الذي أعطى إستقلالية واسعة لبنك الجزائر و في 2003 تم إحداث تعديل للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بواسطة الأمر رقم 03-11 حيث مست في مجملها الإستقلالية العضوية و الوظيفة لبنك الجزائر، و تم تكليفه بتنظيم الحركة النقدية، التوجيه و الرقابة بكل الوسائل الملائمة (بنك الجزائر 2013) إضافة إلى أعطت الأحكام التشريعية الجديدة المدعمة بالأمر رقم 10-04 المعدل و المتمم للأمر 03-11 إرساء قانوني لإستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، مبررا ضرورة إستهداف التضخم (بنك الجزائر 2013) و نظرا للصعوبات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني منذ عام 2014 تم تعديل قانون النقد و القرض 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 و ذلك عبر تعديل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض و بعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع إنتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن و قد تمت صياغة هذا القانون من مادة واحدة و هي المادة 45 مكرر التي منحت الخزينة حق الإقراض من البنك المركزي و بدون حدود.

تقاس الإستقلالية الفعلية من خلال المهام والأهداف المكلف بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير و ضمان التنفيذ الخاص بها، ولمعرف مدى إستقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض تعتمد على نموذج كوكرمان و نيبتي، و هنا النموذج لا يعني بالضرورة قياس درجة الإستقلالية بدقة كبيرة و لكن بشكل نيبتي.1

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

لمحة عن قانون النقد و القرض 90-10: يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام و يعتبر من القوانين التشريعية، الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986-1988 فقد حل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه، كما أن المبادئ التي يقوم بها عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصور التي سوف يكون عليها النظام المصرفي في المستقبل.2

و لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها سنتطرق لها:

1 براهيم بوكرشاوي١، جميلة بغداوي٢، جامعة أبو بكر بالقايد – تلمسان – الجزائر ١، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر٢، تحليل درجة إستقلالية بنك الجزائر و دورها في إستهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية، ص ص71، 72.
552www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/

2 حالفي سهام، فراق صيفية، فعالية السياسة النقدية في ظل إستقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة ،2018-2019، ص 106.

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10.

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: حيث أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية و ليس على أساس كمي حقيقي.
- الفصل بين النقدية و دائرة الخزينة: و ذلك من خلال:

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي.
- الظروف الملائمة لتطبيق السياسية النقدية بشكل فعال لم تصبح الخزينة تلعب ذلك الدور المتعاظم في الحصول على التسبيقات الكفيلة بتمويل عجزها الموازني حيث تنص المادة 78 من قانون المقد و القرض على أن الخزينة يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة.

- الفصل بين دائرة الخزينة و دائرة القرض: تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة و أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.
- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة: كانت السلطة النقدية قبل هذا القانون مشتتة، فوزارة المالية كانت تلعب دور السلطة النقدية، و الخزينة كانت تلعب هذا الدور أحيانا، عندما تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، البنك المركزي كان يلعب هذا الدور إنطلاقا من إحتكارها إصدار النقود لذلك حاء هذا القانون ليقوم بإلغاء هذا التعدد، و إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة هي مجلس النقد و القرض.
- وضع النظام البنكي على مستويين: و ذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك و المقرض الأخير فأصبح مجبر على مراقبة نشاطها و عملياتها.1

ثانيا: الأهداف العامة لقانون النقد و القرض 90-10: يمكننا حصر أهداف هذا القانون من جانبين الجانب الإقتصادي، و الجانب المالي و النقدي:2

1. الجانب الإقتصادي في قانون النقد و القرض:

لقد جاء هذا القانون ليحد من التسيير الإداري للقطاع المالي (تدخل الدولة و مؤسساتها) فالبنك يخضع في ظل هذا القانون في عملياته لقواعد التيسير المتعارف عليها و القواعد الإحترازية التي كانت سائدة على المستوى العالمي، حيث أدخل قانون 90-10 آليات و ميكانيزمات إقتصاد السوق و التي لم تكن معروفة في الجزائر خاصة في مجال عرض و طلب

1 عزوز علي، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي، الدولي الثاني حول، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، ص 16.

2 جعفري جهان ، حريدي بشرى، مرجع سبق ذكره ص ص 67-96.

الرساميل، فهو كان في هذا الإطار يهدف إلى تعدد مصادر تمويل الأعوان الإقتصاديين خاصة المؤسسات الكبرى عن طريق خلق سوق مالي و هذا ما كان يفتح للبنوك آفاق جديدة في معاملاتها المالية.

من جهة أخرى سعى هذا القانون إلى الإنفتاح على كل المتعاملين الإقتصاديين مهما كانت صفتهم عن طريق كسر حاجز التمييز بين المتعامل الخاص و المتعامل و المتعامل العمومي حيث كرس هذا القانون في مايلي:

- تشجيع الإستثماريين المتعاملين الوطنيين المقيمين و المتعاملين الأجانب للقضاء على البطالة و نقل التكنولوجيا عن طريق الإنفتاح على الإستثمار الخارجي.
- وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل و تحويل رؤوس الأموال و المداخيل والفوائد للمستثمرين الأجانب.
- وضع آليات تسمح للمستثمرين المقيمين بتحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان إستمرارية تحويل نشاطهم التكميلي في الخارج لعملهم في الجزائر.
- وضع قواعد جديدة للعلاقة بين البنوك و زبائنهم، و هذا بوضع مبدأ تسديد القرض من طرف المقترض نفسه و ليس من طرف الخزينة العمومية، أي أن البنك لا يتحمل ديون المؤسسات العمومية، و هذا يعني أن المؤسسات التي لا تستطيع الدفع يمكنها أن تضفي بعد طلب أحد دائنيها و لقد تأكد هذا القرار قانونيا بإصدار قانون 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993المعدل و المتمم للقانون التجاري.

2. الجانب المالي و النقدي في قانون النقد والقرض. لم يكن ممكنا إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر دون القضاء على مصادر التضخم و المديونية، فكان ضروريا إعادة النظر في العلاقة الهيكلية بين البنك المركزي و البنوك الأولية من جهة و بين الخزينة العمومية و البنك المركزي من جهة أخرى.

و لقد كرس هذا القانون في هذا المجال دور البنك المركزي و الذي أصبح بموجب هذا القانون يسمى (بنك الجزائر) كسلة نقدية من خلال إعطائه صراحة الآليات الخاصة، بهذا الدور و كذا تكريس إستقلالية عن وزارة المالية و هذا يتبين من خلال مايلي:

- منح حق إمتياز إصدار الأوراق النقدية للبنك المركزي.
- وضع هيكلة جديدة للبنك المركزي حيث يقوم بتسييره و إدارته و مراقبته محافظ يساعده في ذلك ثلاث نواب محافظ و كذا مجلس النقد و القرض و مراقبان معينان من طرف رئيس الجمهورية بإقتراح من وزير المالية.
- وضع كل القواعد التي يجب على كل بنك إحترامها و حماية المودعين.
- تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بطريقة مباشرة و نشطة، و بالتالي يمكننا تحديد أهداف هذا القانون إجمالا، بأنه جاء ليعيد الإعتبار لعدة مفاهيم أساسية:

1- مفهوم المهام التقليدية للبنوك كتسيير و تحديث آليات الدفع، جمع الإدخار و ترشيد نشاط القرض، و في هذا المجال تخلى هذا القانون عن مفهوم الإختصاص الذي كان سائدا في المنظومة المصرفية الجزائرية حيث أصبح بمقدور كل بنك التعامل مع كل النشاطات الإقتصادية وفقا لأسس جديدة تغلب عنصري المردودية و الربحية و التجارية كل على مبدأ آخر.

2- مفهوم السلطة النقدية متمثلة في مجلس النقد و القرض كمحدد و مسير للسياسة النقدية، فهذا المجلس أصبح وفقا للمعطيات الجديدة يلعب دورين: دور كمجلس إدارة للبنك المركزي و دور كسلطة نقدية مستقلة تماما عن الخزينة العمومية و بالتالي عن وزارة المالية، يقوم بتحديد أهداف ووسائل السياسة النقدية و كذا سياسة القرض التي يجب إتباعها.

3- تحديد مفهوم العلاقات بين البنك المركزي و البنوك التجارية، و في هذا المجال تم وضع حد لإعادة الخصم الأوتوماتيكي الذي كان سائد من قبل حيث أجبر القانون الجديد البنوك التجارية على التعامل مع معطيات جديدة في مجال إعادة الخصم و التمويل و الذي أصبح بموجب قانون 90-10 مؤطر و تحت رقابة البنك المركزي.

4- تحديد العلاقة بين البنك المركزي و الحزينة و هو ما يعتبر كفصل بين دائرة ميزانية الدولة و الدائرة المالية، فأصبحت العلاقة بين هاتين الهيئتين مستقلة حيث تتكفل الهيئة الأولى بالمجالات النقدية و الهيئة الثانية ترتكز مهامها على تسيير ميزانية الدولة.

ثالثا: صلاحيات بنك الجزائر على ضوء قانون 90-10: تتمثل مهمة بنك الجزائري مجال النقد والقرض في توفير و الحفاظ على أفضل الشروط التي تضمن النمو المنتظم للإقصاد الوطني بجميع طاقاته الإنتاجية مع السهر على إستقرار النقد في الداخل و الخارج، و بما أن بنك الجزائري يقوم بتسييره كل من محافظ البنك و مجلس النقد و القرض، و اللجنة المصرفية (لجنة المراقبة) لذلك فيجب تحديد صلاحيات كل هيئة على حدى:[1]

1. **صلاحيات المحافظ**: يتمتع محافظ بنك الجزائر بصلاحيات واسعة ومن خلالها يتولى:

- إدارة شؤون بنك الجزائر.
- يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية و يقوم بجميع الأعمال في إطار القانون.
- يوقع بإسم بنك الجزائر جميع الإتفاقيات و المحاظر المتعلقة بالسنوات المالية و نتائج نهاية السنة و حسابات الربح والخسارة.
- يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية، و سائر البنوك المركزية و لدى الهيئات المالية الدولية، و بشكل عام لدى الغير.
- يمثل بنك الجزائر كمدعي و مدعى عليه، و يتخذ جميع التدابير التنفيذية و الإحتياطية التي يراها ملائمة.
- يشتري و يبيع جميع الأملاك المنقولة و غير المنقولة، و ينظم مصالح بنك الجزائر و يحدد مهامها.
- يؤسس بالإتفاق مع مجلس القانون الأساسي لمستخدمي بنك الجزائر ضمن الشروط المحددة في القانون الأساسي.
- يعين ممثلي بنك الجزائر في مجالس المؤسسات الأخرى، في حالة إقرار مثل هذا التمثيل
- تستشيره الحكومة كلما وجب عليها مناقشة في مسائل تخص النقد والقرض أو تلك التي لها إنعكاسات على الوضع النقدي.
- تحديد صلاحيات نوابه و سلطاته.

2. **صلاحيات مجلس النقد و القرض**: يتمتع مجلس النقد و القرض بوصفه مجلس إدارة بنك الجزائر بعدة صلاحيات و المتمثلة أساسا في مايلي:

- يجوز للمجلس إحداث من بين أعظائه لجان إستشارية، بصلاحياتها و تكوينها و قواعدها و يمكنه أن يستشير أية مؤسسة أو أي شخص، و بذلك يتداول بتلك الصفة على التنظيم العام لبنك الجزائر، و في فتح فروعه و وكالته و إقفالها.
- يوافق على نظام مستخدمي بنك الجزائر، و سلم رواتبهم، و يصدر الأنظمة التي تطبق على بنك الجزائر.
- يتداول كل إتفاقية بناءا على طلب المحافظ.
- كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة و غير المنقولة وبيعها و تقديم الدعاوي التي يرفعها المحافظ بإسم بنك الجزائر، مع مراعاة صلاحيات المحافظ، بصفته رئيسا للجنة المصرفية.
- يحدد الشروط و الشكل الذي يضع له بنك الجزائر حساباته و يوقعها.
- يحدد كل سنة ميزانية بنك الجزائر، و خلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية.
- يقوم بتوزيع الأرباح، و يوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ بإسمه.

1 عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

- يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة و العائدة لبنك الجزائر
- يطلع المحافظ على جميع الأمور المتعلقة ببنك الجزائر.
- كما يتمتع مجلس النقد و القرض بوصفه سلطة نقدية بالصلاحيات التالية:

– إصدار النقد (طبقا للمادة 05 قانون النقد والقرض 90-10) و يخول له مايلي:

1- إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية.

2- إشارات تعريف الأوراق النقدية و القطع المعدنية، و لاسيما قيمتها و حجمها و شكلها و سائر مواصفاتها.

3- شروط و كيفية مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع المعدنية.

- إصدار أسس و شروط عمليات بنك الجزائر.
- الإشراف على تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية، و حجم القرض.
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة.
- شروط فتح البنوك و المؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيلية للبنوك، و المؤسسات المالية بالجزائر.
- النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف و تنظيم سوقه.

3. **صلاحيات اللجنة المصرفية**: تتمتع اللجنة المصرفية بمقتضى المواد 147 إلى 152 من قانون النقد و القرض 90-10 بسلطة تنظيم و تطبيق الرقابة ، ومن ثم تستطيع أن تأمر أي شخص بأن يزودها بأية وثيقة و يدلي أمامها بأية معلومة، ولا يحتج أمامها باسر المهني، حينئذ فإن اللجنة المصرفية تأمر بإجراء الرقابة على أساس القيود و المستندات، و في مراكز البنوك، و المؤسسات المالية.

- و طبقا للمادة 148 (قانون النقد و القرض) فإن بنك الجزائر مكلف بأن يقوم من خلال اللجنة المصرفية و بواسطة مستخدميه بتنظيم الرقابة إنطلاقا من المستندات و في مراكز البنوك و المؤسسات المالية كما يمكنه أن ينظم وحدة إدارية خاصة للرقابة مكلفة بتنفيذ هذه المهام.
- و يمكن للجنة المصرفية أن تكلف أي عامل تختاره من العمال، و تتداول اللجنة المصرفية دورها في برامج الرقابة في مراكز البنوك و المؤسسات المالية.
- كما يمكن للجنة المصرفية و بمقتضى أحكام المواد (153 إلى 157) من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض أن تتخذ مجموعة من التدابير و العقوبات، و ذلك عندما تخل إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة المصرفية بقواعد حسن سلوك المهنة ، حيث يمكن للجنة المصرفية أن توجه إلى المسؤولين عنها لوما يعد إنذارا بالإدلاء بتفسيراتها كما يمكن للجنة المصرفية أن تعين مديرا مؤقتا له الصلاحيات الازمة لإدارة و تسيير أعمال المؤسسة المعنية، كما يمكنها تطبيق عقوبات على المؤسسات المالية كالتنبيه، اللوم ، المنع عن ممارسة الأعمال، إنهاء خدمات واحد أو أكثر من المقيمين، إلغاء الترخيص بممارسة العمل.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة و مناقشتها

تقاس الإستقلالية العملية لهذه الهيئة، من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المحددة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر، على تحديد المعايير، و ضمان التنفيذ الخاص بها، و للتمكن من معرفة مدى إستقلالية بنك الجزائر حسب قانون 90-10 يجب أن نستعمل مختلف مؤشرات و معايير الإستقلال التشريعي للمصرف المركزي، التي رأيناها في السابق و هذه المعايير لا تعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الإستقلالية بدقة كبيرة .

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

نذكرهم كالتالي:1

1. **المعيار الأول: معيار المحافظ** : يحتوي على أربع مؤشرات فرعية و له وزن نسبي 20%

فترة التوظيف:

- فترة التوظيف 6 سنوات بحسب المادة 22 من قانون النقد و القرض 90-10 و عليه درجة الترتيب تساوي 0.75.
- بحسب المادة 13 من الأمر 01-01 فقد تم إلغاء أحكام المادة 22 من قانون 90-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- فترة التوظيف غير منصوص عليها من الأمر 03-11 و منه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- فترة التوظيف غير منصوص عليها ضمن القانون 17-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.00.

الجهة التي تعين المحافظ:

- يتم تعيين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية بحسب المادة 20 من قانون النقد و القرض 90-10 و منه درجة الترتيب 0.00.
- بحسب المادة 10 من الأمر 01-01 و منه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- يعين المحافظ من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الأمر 03-11 و منه درجة الترتيب 0.00.
- يعين رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من القانون 17-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.00.

الرفض أو الطرد للمحافظ: 2

- حسب المادة 22 من قانون النقد و القرض 90-10 يتم إقالة المحافظ لأسباب لا تتعلق بالسياسة و منه تعطى درجة الترتيب 0.83.

1 بوكرشاوي إبراهيم، أرزي فتحي، تحليل مدى إستقلالية بنك الجزائر خلال فترة 1990-2017، مجلة الريادة، الإقتصاديات، الأعمال / 06، العدد 02/ جانفي 2002، ص ص 417 – 426.

2 جعفري جهان، بشرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-94.

- حسب المادة 03 من لأمر 01-01 المتمم و المعدل لقانون النقد و القرض 90-10 لا يمكن للمحافظ أن يمارس أي نشاط أو مهنة أثناء ممارسة وظائفه و منه تعطى درجة الترتيب 0.83.
- حسب المادة 15 من الأمر 03-11 تتم إقالة المحافظ لأسباب لا تتعلق بالسياسة و منه درجة الترتيب 0.83.
- حسب نص المادة 15 من الأمر 03-11 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح أي لأسباب لا تتعلق بالسياسة النقدية و منه درجة الترتيب حسب قانون 17-10 تساوي 0.83.

هل تقلد المحافظ و وظائف أخرى في الحكومة: و هي كالتالي:1

- لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي و هذا حسب المادة 23 من قانون النقد و القرض 90-10 " لا يسمح لمحافظ البنك المركزي بشغل مناصب أخرى " و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يمكن للمحافظ أو نوابه تقلد أي مناصب أخرى خلال مدة ولايتهم و هذا حسب المادة 03 من الأمر 01-01 و منه فإن درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ما عدا محافظ البنك المركزي و هذا حسب المادة 14 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.
- لا يسمح له بشغل مناصب أخرى ماعدا محافظ البنك المركزي وهذا حسب المادة 14 من القانون 17-10 المتعلق بالنقد و القرض 90-10، و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.

و منه يمكن حساب درجة الإستقلالية بالنسبة لمعيار محافظ كمايلي:

درجة إستقلالية المحافظ بالنسبة لقانون النقد و القرض 90-10:

((0.75 + 0.00 + 0.83 + 1.00) / 4) * 0.20 = 0.129

درجة إستقلالية المحافظ بالنسبة للأمر 01-01:

((0.00 + 0.00 + 0.00 + 1.00) / 4) * 0.20 = 0.05

درجة إستقلالية المحافظ بالنسبة للأمر 03-11:

((0.00 + 0.00 + 0.83 + 1.00) / 4)* 0.20 = 0.0915

درجة إستقلالية المحافظ بالنسبة للأمر 17-10:

((0.00 + 0.00 + 0.83 + 1.00) / 4) * 0.20 = 0.0915

[1] براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

2. **المعيار الثاني: معيار صياغة السياسة النقدية:** الوزن النسبي (15%) و يتفرع على ثلاث مؤشرات فرعية ندرجها في الجدول (03) التالي:

معـــيار صياغـة السيـاسـة النـقـدية			
	من يصوغ السياسة النقدية	من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض	دور البنك المركزي في إعداد الموازنة
قانون النقد و القرض 90-10	حسب 56 من قانون 90-10 فإن الحكومة تسير بنك الجزائر في كل مشروع قانون و نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية و التقنية و منه درجة الترتيب تساوي 0.33	حسب المادة 46 من 90-10 فإن الكلمة الأخيرة في حالة التنازع ترجع إلى بنك الجزائر، و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.	هذا الأمر غير منصوص عليه في قانون 90-10 و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.
الأمر 01-01 المتعلق بالنقد و القرض	حسب المادة 56 من الأمر 01-01 فإن الحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانوني و نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية و النقدية، و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.	حسب المادة 46 من القانون 01-01 فإن الكلمة الأخيرة لحالة التنازع ترجع إلى بنك الجزائر و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.	هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 01-01، و بالتالي درجة الترتيب تساوي 0.00.
الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض	بحسب نص المادة 62 من الأمر 03-11 فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية، و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.	تنص المادة 62 من الأمر 03-11 على أن يكون القرار الأخير لمجلس النقد و القرض مهما كان مضمونه، و بذلك تكون درجة الترتيب 1.00.	هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 03-11، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.
الأمر 17-10 المتعلق بالنقد و القرض	بحسب المادة 62 من القانون 17-10 فإن بنك الجزائر هو من يقوم بصياغة السياسة النقدية و منه درجة الترتيب تساوي 1.00.	توص المادة 62 من القانون 17-10 على أن يكون القرار الأخير لمجلس النقد و القرض مهما كان مضمونه و بذلك تكون درجة الترتيب 1.00.	هذا الأمر غير منصوص عليه في قانون النقد و القرض 17-10 و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.

و من هذا الصياغ يمكننا حساب درجة الإستقلالية بالنسبة لمعيار صياغة السياسة النقدية كمايلي:

درجة الإستقلالية بالنسبة لقانون النقد و القرض 90-من10:

((0.33 + 1.00 + 0.00) / 3) * 0.15 = 0.0665

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 01-01:

((0.33 + 1.00 + 0.00) / 3) * 0.15 = 0.0665

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 03-11:

((1.00 + 1.00 + 0.00) / 3) * 0.15 = 0.0665

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 17-10:

((1.00 + 1.00 + 0.00 +) / 3) * 0.15 = 0.1

3. **المعيار الثالث: أهداف السياسة النقدية:** الوزن النسبي لهذا المعيار 15% و نلخصه في الجدول (04) التالي:

معيار أهداف السياسة النقدية			
قانون النقد و القرض 90-10	الأمر 01-01 المتعلق بالنقد و القرض	الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض	الأمر 17-10 المتعلق بالنقد و القرض
الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض أهداف تدعم الإستقرار النقدي لكنها متعارضة، مثل هدف الإستقرار النقدي مع هدف العمالة، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.40.	المادة 55 من الأمر 01-01 المتعلق بالنقد و القرض، أهداف تدعم الإستقرار النقدي و كذلك أهداف متعارضة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.40.	الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 35 من القانون 03-11 المتعلق بالنقد و القرض أهداف تتناغم و الإستقرار النقدي، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.60.	الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها حسب نص المادة 35 من قانون 17-10 المتعلق بالنقد و القرض أهداف يتناغم و الإستقرار النقدي، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.60.

و من هذا الصياغ يمكننا حساب درجة الإستقلالية في رسم الأهداف و محاولة بلوغها كمايلي:

درجة الإستقلالية بالنسبة لقانون 90-10:

0.15 * 0.40 = 0.06

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 01-01:

0.06 = 0.40 * 0.15

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 03-11:

0.09 = 0.60 * 0.15

درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 17-10

0.09 = 0.60 * 0.15

4. **المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة:** و تندرج ضمن قانون النقد و القرض و إصلاحاته كالتالي: 1

أولا: حسب قانون 90-10: الوزن النسبي لهذا المعيار 50% و يتألف من ثماني مؤشرات و هي:

1) التسليف الغير مورق: الوزن النسبي 0.15 حسب المادة 78 من قانون 90-10 فإن التسليف بحدود مرنة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
2) التسليف التوريقي: الوزن النسبي حسب نص المادتان 76، 77 من قانون النقد و القرض 90-10 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يقبل خصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر و بالتالي فإن درجة الترتيب 0.67.
3) شروط الإقراض: الوزن النسبي 0.10 حسب قانون 90-10 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
4) المقرضون المحتملون من البنك المركزي: الوزن النسبي 0.05 حسب المواد 74، 73، 78، من قانون النقد و القرض 90-10 فإن المقرضون المحتملون من البنك المركزي الحكومة المركزية فقط، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
5) حدود إقراض البنك المركزي: الوزن النسبي 0.025 حسب قانون 90-10 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
6) إستحقاق القروض: الوزن النسبي لهذا المؤشر 0.025 حسب المادتان 74، 78، من قانون النقد و القرض 90-10 فإن إستحقاق القرض خلال سنة، و تمنح كشوفات للخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.67.
7) أسعار الفائدة على القروض: الوزن النسبي لهذا المؤشر يساوي 0.025 حسب قانون 90-10 فإنها غير مذكورة و بالتالي درجة الترتيب تساوي 0.25.
8) البنك الجزائري ممنوع من بيع أو شراء أوراق مالية للحكومة: الوزن النسبي لهذا المؤشر هو 0.025 حسب قانون 90-10 فإنه غير مسموح به و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 1.00.

حساب درجة الإستقلالية بالنسبة للقانون 90-10:

1 جاب الله حكيم، بوقرة محمد رشدي ، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017-2018، ص ص 68-80.

(0.15 * 0.33) + (0.10 * 0.67) + (0.10 * 0.33) + (0.05 * 0.33) + (0.025 * 0.33) + (0.25 * 0.76) + (0.025 * 0.25) + (0.025 * 1.00) = 0.22225

ثانيا: حسب الأمر 01-01: الوزن النسبي 50% و يتألف من ثماني مؤشرات و هي:

1) التسليف الغير مورق: حسب المادة 78 من الأمر 01-01 فإن التسليف مسموح به مرنة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
2) تسليف توريقي: حسب المادتان 76، 77، من الأمر 01-01 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، أي يسمح التسليف التوريقي بحدود صارمة و بالتالي فإن درجة الترتيب 0.67.
3) المقرضون المحتملون من البنك المركزي: حسب المواد 74، 73، 78، من الأمر 01-01 فإنه يمكن أن تمنح قروضا للحكومة من المركزية فقط و عليه فإن درجة الترتيب 0.33.
4) حدود إقراض البنك المركزي: حسب المادة 77 من الأمر 01-01 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.33.
5) إستحقاق القروض: حسب المادتان 74، 78 من الأمر 01-01 تمنح القروض للمؤسسات المالية لمدة سنة على الأكثر، و تمنح كشوفات للخزينة لمدة أقصاها 240 يوم و بالتالي درجة الترتيب 0.67.
6) أسعار الفائدة على القروض: حسب الأمر 01-01 فإنها غير منصوص عليها و بالتالي فإن درجة ترتيب تساوي 0.25.
7) البنك الجزائري ممنوع من بيع أو شراء أوراق مالية للحكومة: حسب المادة 76 من الأمر 01-01 فإن درجة ترتيب هذا المؤشر هي 1.00.

حساب درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 01-01:

(0.15 * 0.33) + (0.10 * 0.68) + (0.10 * 0.33) + (0.05 * 0.33) + (0.025 * 0.33) + (0.025 * 0.67) + (0.025 * 0.25) + (0.025 * 1.00) = 0.22225

ثالثا: حسب الأمر 03-11: الوزن النسبي 50% و يتألف من ثماني مؤشرات هي:

1) التسليف غير المورق: حسب المادة 46 من الأمر 03-11 مسموح به في حدود مرنة، و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.
2) التسليف المورق: مسموح به في حدود صارمة حسب نص المادة 47 من الأمر 03-11 و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.
3) شروط الإقراض: تكون حسب إتفاقية بين السلطة و البنك المركزي حسب أحكام المادة 46، الفقرتين " ب، د " و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.
4) المقرضون المحتملون من البنك المركزي: هي الحكومة المركزية حسب المادة 43، 46، من الأمر 03-11 و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.

5) حدود إقراض البنك المركزي: تكون بنسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة للدولة و هذا وفقا لأحكام المادة 46 الفقرة " أ " و منه درجة الترتيب 0.33.

6) إستحقاق القروض: حسب المادتان 43، 46،من الأمر 03-11 من قانون النقد و القرض 90-10 فإن إستحقاق القروض خلال سنة و تمنح كشوفات الخزينة لمدة أقصاها 240 يوم، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.67.

7) أسعار الفائدة: هي أقل من الحدود الدنيا 1% و بالتالي فإن درجة ترتيبها تساوي 0.50.

البنك الجزائري ممنوع من شراء أو بيع الأوراق المالية للحكومة: حسب المادة 45 من الأمر 03-11 لا يمكن لبنك الجزائر شراء أو بيع الأوراق المالية من السوق الأولية لصالح الخزينة، و بالتالي درجة ترتيب هذا المؤشر 1.00.

حساب درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 03-11:

(0.15 * 0.33) + (0.10 * 0.33) + (0.10 * 0.33) + (0.05 * 0.33) + (0.025 * 0.33) + (0.025 * 0.67) + (0.025 * 0.50) + (0.025 * 1.00) = 0.1945

رابعا: حسب الأمر 17-10: الوزن النسبي 50% و يتألف من ثماني مؤشرات هي:

1) التسليف الغير مورق: حسب المادة 46، الفقرة " أ " من الأمر 17-10 المعدل و المتمم للأمر 03-11 مسموح به في حدود مرنة، و بالتالي درجة الترتيب تساوي 0.33.

2) التسليف المورق: مسموح به حسب نص المادة 45 من الأمر 03-11 مع التعديل الجديد للأمر 17-10 التسليف بدون حدود، و بالتالي فإن درجة الترتيب 0.00.

3) شروط الإقراض: حسب نص المادة 46 من القانون 17-10 فإن شروط الإقراض تكون حسب إتفاقية بين السلطة و البنك المركزي و منه درجة الترتيب 0.33.

4) المقرضون المحتملون من البنك المركزي: هي الحكومة المركزية حسب المادة 43، 46، من القانون 17-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.

5) حدود إقراض البنك المركزي: تكون نسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة للدولة و هذا وفقا لأحكام المادة 46 من الفقرة " أ " من القانون 17-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.33.

6) إستحقاق القروض: تكون خلال مدة زمنية قدرها 240 يوم و هي بالتالي مستحقة الوفاء لأقل من سنة حسب المادة 43، 46، من القانون 17-10، أصبحت المدة 5 سنوات و منه درجة الترتيب تساوي 0.67.

7) أسعار الفائدة: هي أقل من الحدود الدنيا إذ لا تتجاوز 1% حسب نص المادة 49 من الأمر 17-10 و منه درجة الترتيب تساوي 0.50.

8) البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة: حسب المادة 45 من قانون 17-10 فإن البنك المركزي غير ممنوع من الدخول للسوق الأولية، و بالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.

حساب درجة الإستقلالية بالنسبة للأمر 17-10:

(0.15 * 0.33) + (0.10 * 0.00) + (0.10 * 0.33) + (0.05 * 0.33) + (0.025 * 0.33) + (0.025 * 0.67) + (0.025 * 0.50) + (0.025 * 0.00) = 0.1365

- و بجمع الإستقلالية للمعايير الأربعة لنموذج كوكرمان Cukierman, webb and Neyapti نحصل على الإستقلالية القانونية لبنك الجزائر عبر مختلف التشريعات المعدلة لبنك الجزائر كما هي موظفة في الجدول (05) التالي:

10-17	11-03	01-01	10-90		
درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	الوزن	المعايير
0.0915	0.0915	0.05	0.129	0.20	المعيار الأول: المحافظ
0.00	0.00	0.00	0.75		-فترة التوظيف:
0.00	0.00	0.00	0.00		-تعيين المحافظ:
0.83	0.83	0.00	0.83		-الرفض أو الطرد:
1.00	1.00	1.00	1.00		-هل تقلد المحافظ وضائف أخرى في الحكومة:
0.1	0.1	0.0665	0.0665	0.15	المعيار الثاني: صياغة السياسة النقدية
1.00	1.00	0.33	0.33		-من يصوغ السياسة النقدية:
1.00	1.00	1.00	1.00		-من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض:
0.00	0.00	0.00	0.00		- دور البنك المركزي في إعداد الموازنة:
0.09	0.09	0.06	0.06	0.15	المعيار الثالث: معيار أهداف السياسة النقدية
0.1365	0.1945	0.22225	0.22225	0.50	المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة
0.33	0.33	0.33	0.33	0.15	-التسليف الغير مورق:
0.00	0.33	0.67	0.67	0.10	-التسليف المورق:
0.33	0.33	0.33	0.33	0.10	-شروط الإقراض:
					-المقرضون المحتملون من البنك المركزي:
					-حدود إقراض البنك المركزي:

-إستحقاق القرض: -أسعار الفائدة: -البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.05 0.025 0.025 0.025 0.025	0.33 0.33 0.67 0.67 0.25 1.00	0.33 0.33 0.67 0.67 0.25 1.00	0.33 0.33 0.67 0.67 0.50 0.00	0.33 0.33 0.67 0.67 0.50 0.00
درجة الإستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد و القرض 90-10 و أبرز التعديلات الطارئة عليه		0.47775	0.39875	0.476	0.418

المصدر: من إعداد الباحثات إعتمادا على:

- براهيم بوكرشاوي١، جميلة بغداوي٢، جامعة أبو بكر بالقايد – تلمسان – الجزائر ١، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر٢، تحليل درجة إستقلالية بنك الجزائر و دورها في إستهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية الإنسانية.
- 552www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/
- بوكرشاوي إبراهيم، أرزي فتحي، تحليل مدى إستقلالية بنك الجزائر خلال فترة 1990-2017، مجلة الريادة، الإقتصاديات، الأعمال / 06، العدد 02/ جانفي 2002.
- جاب الله حكيم، بوقرة محمد رشدي ، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017-2018.

درجة الإستقلالية الكلية وفق قانون النقد و القرض و أبرز التعديلات الطارئة عليه:

- بالنسبة لقانون 90-10: 0.129 +0.0665 + 0.06 + 0.22225 = 0.47775
- بالنسبة للأمر 01-01: 0.05 + 0.0665 + 0.06 + 0.22225 = 0.39875

- بالنسبة للأمر 03-11: 0.0915 + 0.1 + 0.09 + 0.1945 = 0.476
- بالنسبة للأمر 17-10: 0.0915 + 0.1 + 0.09 + 0.1365 = 0.718

المطلب الثاني: مناقشة النتائج:

جدول(06) قياس درجة إستقلالية بنك الجزائر في ظل النقد و القرض و أبرز التعديلات الطارئة عليه:

		90-10	01-01	03-11	17-10
المعايير	الوزن	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب	درجة الترتيب
المعيار الأول: المحافظ	0.20	0.129	0.05	0.0915	0.0915
-فترة التوظيف:		0.75	0.00	0.00	0.00
-تعيين المحافظ:		0.00	0.00	0.00	0.00
-الرفض أو الطرد:					
-هل تقلد المحافظ وضائف أخرى في الحكومة:		0.83	0.00	0.83	0.83
		1.00	1.00	1.00	1.00
المعيار الثاني: صياغة السياسة النقدية	0.15	0.0665	0.0665	0.1	0.1
-من يصوغ السياسة النقدية:		0.33	0.33	1.00	1.00
-من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض:		1.00	1.00	1.00	1.00
- دور البنك المركزي في إعداد الموازنة:		0.00	0.00	0.00	0.00
المعيار الثالث: معيار أهداف السياسة النقدية	0.15	0.06	0.06	0.09	0.09
المعيار الرابع: معيار حدود إقراض الحكومة	0.50	0.22225	0.22225	0.1945	0.1365
-التسليف الغير مورق:	0.15	0.33	0.33	0.33	0.33
-التسليف المورق:					
-شروط الإقراض:	0.10	0.67	0.67	0.33	0.00

-المقرضون المحتملون من البنك المركزي:	0.10	0.33	0.33	0.33	0.33
-حدود إقراض البنك المركزي:					
-إستحقاق القرض:	0.05	0.33	0.33	0.33	0.33
-أسعار الفائدة:					
-البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	0.33	0.33	0.33	0.33
	0.025	0.67	0.67	0.67	0.67
	0.025	0.67	0.67	0.67	0.67
	0.025	0.50	0.25	0.25	0.50
	0.025	0.00	1.00	1.00	1.00
درجة الإستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد و القرض 90-10 و أبرز التعديلات الطارئة عليه		0.418	0.476	0.39875	0.47775

مناقشة الجدول:

- إذ قمنا بمقارنة بسيطة بين مختلف نسب الإستقلالية الموضحة في الجدول (06) نستنتج بأن الإستقلالية حققت أكبر درجة لها وفقا لقانون النقد و القرض 90-10 ثم تراجعت وفقا للأمر 01-01 من 0.47775 إلى 0.39875 و هو ما يفسر إلغاء أحكام المادة 22 من قانون النقد و القرض أي تراجعت الإستقلالية العضوية لمؤشر فترة ولاية المحافظ و أسباب إقالته لترتفع من جديد بموجب الأمر 03-11 إلى 0.476 بسبب الإصلاحات التي أعطيت لبنك الجزائر و التعديلات التي مست مواده، لتتراجع إلى 0.418 بموجب قانون 17-10 و هذا راجع إلى أحكام المادة 45 مكرر التي منحت الخزينة حق الإقراض من البنك المركزي، و بدون حدود.[1]
- لاحظنا من خلال دراستنا ان استقلالية البنك المركزي زادت مع ظهور الامر 11/03 ، فقد ساهم بدعمهما بشكل كبير الا انه من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ان استقلالية البنك المركزي بإستخدام مؤشر كوكيرمان لاحظنا ان بنك الجزائر لا يتمتع بالاستقلالية التامة خاصة في ظل التمويل الغير التقليدي الذي كان تأثيره سلبيا بشكل كبير على مدى طويل في إستقلالية البنك المركزي.

1 براهيم بوكرشاوي، جميلة بغداوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تدخل ضمن دراستنا هذه وقمنا بدراسة تطبيقية لقياس درجة استقلالية البنك المركزي الجزائري بالاعتماد على مؤشر كوكيرمان من خلال المعلومات والبيانات الإحصائية وقمنا بتوضيح العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل غير التقليدي واستنتجنا في الأخير أنه كلما زادت نسبة التمويل غير التقليدي في البنوك كل ما كان ذلك ذات تأثير سلبي على استقلالية البنك المركزي والنظام المصرفي ككل.

الخاتمـــــة

الخاتمة

تمارس البنوك المركزية دورا بالغا الأهمية على الصعيد الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بدورها في تحقيق الاستقرار السعري ويعتبر وجود قانون خاص بالبنك المركزي الداعم الرئيس لإستقلالية عامل البنك.

فالاستقلالية كما رأينا في دراستنا عامل جد مهم يساهم في نشاط البنك المركزي فهي تسمح بوجود إطار يضمن التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والمالية دون هيمنة أي منهما وتمويل عجوزات الموازنة العامة وحصر دور البنك المركزي في تقديم تمويل للحكومة وفق ضوابط محددة. كما تطرقنا إلى إستقلالية البنك المركزي في ضل سياسة التمويل غير التقليدي التي انتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة السابقة حيث كان تأثيرها على إستقلالية البنك ليس بالأمر الجيد حيث أننا رأينا انه كلما زادت سياسة التمويل عن طريق التمويل غير التقليدي كلما اثر ذلك سلبا على نشاط البنوك المركزية ونقصت نسبة إستقلاليتها .

كما اظهر لنا نموذج كوكيرمان إن بنك الجزائر لا يتمتع بإستقلالية تامة .

كما لاحظنا نجاح بعض الدول في تبني آلية التمويل غير التقليدي إلا أنها لم تخلو من عواقب تبني هذه السياسة وآثارها كالتضخم والبطالة واللجوء إلى الاستدانة الخارجية .

إختيار الفرضيات :

- نثبت صحة الفرضية الأولى بالفعل توجهت الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي بسبب عجز الموازنة العامة .
- ونثبت صحة الفرضية الثانية فاستقلالية البنك المركزي غالبا ماتعني تحقيق إستقرار الأسعار .
- ونثبت صحة الفرضية الثالثة فمن ابرز المؤشرات التي يتم بها قياس درجة إستقلالية البنك المركزي هو مؤشر كوكيرمان وقد قمنا بالإعتماد عليه في هذه الدراسة لمعرفة درجة استقلالية البنك المركزي الجزائري.
- وننفي صحة الفرضية الرابعة فقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في زيادة درجة إستقلالية البنك الجزائري أكثر من قبل وذلك وفق القوانين الصادرة عنه والتي دعمت إستقلالية البنك المركزي بشكل كبير.

نتائج الدراسة :

- إن ارتفاع استقلالية البنك القانونية لا تنعكس فعليا على الإستقلالية في الواقع .
- البنك المركزي الجزائري تنقصه الإستقلالية الأزمة حتى يتحقق الإستقرار النقدي.
- إن إستقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا .
- توصلت دراستنا إلى إن تبني سياسة التمويل غير التقليدي قد أدت إلى إنهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتآكل احتياطي الصرف ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم .
- سياسة التمويل غير التقليدي إجراء اتخذته الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العامة لكنه نجح على المدى القصير فقط وكانت آثاره سلبية على المدى الطويل .

- يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 بمثابة شهادة ميلاد لإستقلالية بنك الجزائر وعامل أساسي ساهم في دعمها إلا أنه وبالرغم من ذلك لم يصل بنك الجزائر إلى الإستقلالية الكاملة كما وصلت لها الدول الأخرى.

التوصيات:

- تعزيز شفافية المصارف بما يدعم إستقلالية ومصداقية البنك المركزي .
- كبح جناح الحكومة عن الإنفاق العمومي وضرورة التزامها بتحقيق التوازن في الميزانية بين النفقات والإرادات .
- منح المزيد من الإستقلالية لبنك الجزائر ليتمكن من إتخاذ القرارات في الوقت المناسب .
- التحكم في كمية طبع النقود من قبل الحكومة لتفادي الآثار السلبية لتمويل غير التقليدي .

آفاق الدراسة :

وختاما وفي إطار الحديث عن إستقلالية البنك المركزي في ضل التمويل غير التقليدي نقوم بطرح بعض المواضيع لدعم هذا الموضوع والتوسع فيه لمن أراد ذلك لتكون أبحاثا مستقبلية وآفاقا لدراستنا هذه :

- تأثير التمويل غير التقليدي على الاستثمار في الجزائر .
- التمويل غير التقليدي وظاهرة التضخم .
- علاقة إستقلالية البنك بسعر الصرف .
- إستقلالية البنك المركزي في ضل قانون النقد والقرض

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1) كتب

1- الجبوري خلف محمد حمد ، دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56 لسنة 2004، كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة تكريت.

2- السهلاني يلسع حسين ، إستقلالية البنوك و دورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي، لبنان، 2003.

3- بوكرشاوي براهيم ، بغداوي جميلة ، جامعة أبو بكر بالقايد – تلمسان – الجزائر ١، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر٢، تحليل درجة إستقلالية بنك الجزائر و دورها في إستهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية .

4- حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.

5- حسن يوسف يوسف ، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014-2015.

6- سعيد سامي حلاق ، ومحمد محمود العجلوني ،النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010.

7- خورشيد نجاة محمد، إستقلالية المصرف المركزي في فعالية السياسة النقدية في سورية،جامعة حلب، كلية الإقتصاد، قسم الإقتصاد و العلاقات الدولية، 2013.

8- أ.د. شندي أديب قاسم ، ضياء عبد ضيدان، إستقلالية البنك المركزي العراقي بين المعايير التشريعية و الفعلية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة واسط، العدد (27) أيلول 2017.

9- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

10- عزوز علي، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي، الدولي الثاني حول، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008.

11- عياش قويدر ، أ. إبراهيم عبد الله ، أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية حقيقة بين النظرية و التطبيق ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات ، جامعة الأغواط.

12- ضياء مجيد ،الاقتصاد النقدي ،المؤسسة النقدية ،البنوك التجارية ،البنوك المركزية ، جامعة تيزي وزو، مؤسسة شباب الجامعة .

2) مذكرات:

1- العرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع و آفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر 2015-2016.

2- بحوصي مجدوب، إستقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد و القرض ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة بشار، العدد 16 (2012) .

3- بن بردي الأسعد ، إيمان معلول ، وآخرون ، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، دراسة حالة الجزائر (1991-2015) ، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، 2017-2018 .

4- نصيرة بهلولي، التمويل غير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2017-2018.

5- جاب الله حكيم، بوقرة محمد رشدي ، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017-2018.

6- خالفي سهام، فراق صيفية، فعالية السياسة النقدية في ظل إستقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1990-2017 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة ،2018-2019.

7- زعراط محمد الأمين، بوحميدة هاجر، إستقلالية البنك المركزي الجزائري، دراسة قياسية ، 2013-2015 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادي ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تيموشنت،2017-2018.

8- سعدي ريان ، أثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري –دراسة إستشرافية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،2019/2018.

3) مجلات:

1- طاهر بختة، التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محدق باقتصاد الجزائري، المجلد05 / العدد: 01 (2019)، تاريخ الاستلام: 08/03/2019 - تاريخ القبول:20/03/2019 تاريخ النشر: 30/04/2019 ،جامعة مستغانم.

2- بوكرشاوي إبراهيم، أرزي فتحي، تحليل مدى إستقلالية بنك الجزائر خلال فترة 1990-2017، مجلة الريادة، الإقتصاديات، الأعمال / 06، العدد 02/ جانفي 2002.

3- نسيب أنفال ، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال المجلد 05 / العدد: 01 (2019)، تاريخ الاستلام: 21/03 /2019 -تاريخ القبول: 27/03/2019 - تاريخ النشر: 30/04/2019 ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4- د/ حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض ،مجلة ميلات للبحوث والدراسات، العدد 1 / جوان 2018، تاريخ الاستلام:23/03/2018 تاريخ التعديل: 2018/6/5 تاريخ قبول النشر: 2018/16/6، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة – الجزائر.

5- صاري علي ، السياسة النقدية الغير تقليدية " الأدوات و الأهداف " المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، العدد 04 ، 2013.

6- مسيلتي نبيلة، بن زعمة سليمة، و آخرون، التمويل غير التقليدي في الجزائر- واقع و آفاق، مجلة اقتصادية معاصرة ، العدد 01، 2018.

7- منصوري زين ، إستقلالية البنك المركزي و أثره على فعالية السياسة النقدية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة الشلف

4) مرسوم رئاسي:

1- المرسوم الرئاسي رقم 86/18، المؤرخ في 2018/03/05، محافظ بنك الجزائر، محمد لوكال، الجريدة الرسمية، العدد 15، بتاريخ 2018/03/07.

5) مواقع الانترنت :

1- Maniest.univ-ouargla.dz

2- الإنسانية.552 /www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue

6) المراجع باللغة الأجنبية :

1- Abdelkader Aguir, L'indépendance réelle de la banque central et le biais inflationniste : une validation empirique , 13 Mar 2013 .

2- Jean Paris-Ferry , indépendance de la banque centrale et budgétaire , Juin 1994 .

3- Christophe blot et autre que peut-on attendre de l'assouplissement quantitatif dela BCE , OFCE , N°138 ,(2015)